

شرح النخبة

على متن تهذيب المنطق

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ
(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق مثيذين بنشره . منطق القاصي والحاضر ، ويتوشح بذكره ضدود
الكتب والدفاتر ، حمد الله جلاله على آلائه المزهرة الرياض . وشكره نعم
نواله على نعمائه المترعة الحياض ، الذي شرف نوع الانسان بحلية الادراك وزينة
الافهام ، وخصه بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ على شرط الانتظام ،
ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع
والاحكام ، وعموم الرسالة إلى كافة الانام محمد البعوث لانعام مكارم الكرام الذي
أوتي جوامع الكلم ، الظاهرة البيان ، وأوحى إليه يدائع الحكم الباهرة البرهان
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق ، المسعودين
في مناهج الصديق على التحقيق . (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني عبيد الله
ابن فضل الله الخليلي قدر الله له السعادة . وورقه الحسنى وزيادة : لما رأيت
المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل الحقين وأكمل المتأخرين ، جامع
البيان والمعاني ، سعد الملة والدين مسود الفتازاتي سقى الله ثراه ، وجعل الجنة
مثواه كتاباً مشتملاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تهديد القواعد المنطقية ،
وكان الموصولون عن فهم مسألة الصعبة في الاضطراب والاضطراب . لغاية إيجاز
ألفاظه ونهاية الاختصار شرحته شرحاً يبين معضلاته ، ويفسر مشكلاته ، خالياً
عن التطويل والاكثار ، لتأديتها إلى الاملال والاضجار موشحاً بدعاء من أيده
الله تعالى بالنفس القدسية ، والفضائل الانسية ، وشرف أرائك السلطنة بحضرة
السماء ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه بما يشاء ، ووفقه لتشييد قواعد الدين ، ورفع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

معالم المعاني^(١) لأهل اليقين ، وخصصه باللفظ العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليه ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ، الخاقان الأعدل الأكرم ، فاصب رايات العدل والانصاف ، قاصع آثار الظلم والاعتساف ، محيي مآثر السنة النبوية ، متفذاً أحكام الملة المصطفوية ، هو الذي بعز الدين بالسيف والسنان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تاللات على صفحات الأيام آثار معتدلة وسلطان ، وتهلت على وجحات الأنام أنوار مكرمه وإحسانه . السلطان المطاع للطبع للشرع الشريف ، غياث الحق والسلطنة والدنيا والدين عبداللطيف ، خلد اللهم ملكه وسلطانه وأعل كلمته وشأنه ، وانصر جيشه وأعوانه في دولة دأمة ، وسلطنة قأمة ، وقدر منيع ، وشأن رفيع ، ومميته بد (التهذيب في شرح التهذيب) واجياً من الله تعالى أن يكتسب من ميان قبوله بمنة الاقبال ، ويرتدى من ملامح نظره برداء العز والجمال ، إن الله ولي التوفيق وتحقيق الامنية حقيق ، وها أنا أشرع في المقصود . بعون الملك المعبود . فأقول :

قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً من الكلام ويسمونه مقدمة الشروع في العلم كتعريف العلم وبيان الحاجة إليه وموضوعه فمن أجل ذلك صدر المصنف هذا المختصر بها فقال بعد الفراغ من الخطبة .

(مقدمة) أي هذه مقدمة ، وهي بكسر الدال مأخوذة من قدم لازماً بمعنى

(١) قول الشارح (المعاني) بالنون كذا بالنسخ التي بأيدينا والنسخة التي كتب عليها الدسوقي (المعالي) باللام اهـ مصححه .

العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق ،

تقدم ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من قدم متعدياً لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة فكأنها مقدمة على أقرانه وفيه تكلف ، وقيل هي بفتح الدال اسم مفعول من المتعدي فان هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها ، وفيه إيهام بخلاف المقصود لتأدية فتح الدال الى تقديم هذه المباحث بجعل جاعل لا بالاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود ، وبالجملة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه . وهي مشتملة على بيان الحاجة إلى المنطق وتعريفه وموضوعه وستره وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الأمور في موضعه . ولما كان بيان الحاجة المناسق إلى تعريف المنطق موقوفاً على تقسيم العلم إلى قسمية شرع في التقسيم فقال (العلم) وهو الإدراك مطلقاً (ان كان إذعاناً للنسبة) الحكمية (فتصديق) ومعنى إذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكماً ، فالصدق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطاً لكن يشترط في وجوده ثلاث تصورات المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية ، وأنما قلنا الإدراك على الوجه المذكور هو الحكم لأن الحكم على ما ذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن من أدرك النسبة الإيجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ولما كان محصل ما ذكره القوم راجعاً إلى الإذعان غير عنه المنصف بالإذعان اختصاراً في العبارة وإثباتاً للفرق بين أدراك النسبة الذي هو من قبيل التصور وبين إذعان النسبة الذي هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأجزء فان إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سياقاً الجملة الخبرية المشكوكة فان المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح بوجود إدراك النسبة

والأفتصوّر ،

فيها دون ادعائها اذ الشاك في النسبة متردد بين وقوعها واللا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعاً لكن لم يحصل له ادعائها . وعند متأخري المنطقيين أن التصديق مركب والحكم اما ادراك أو فعل فان كان ادراكا فالنصديق مركب من تصورات أربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم ، وانما وقع التصور موصوفاً بالحكم ومضافاً الى سائر الأجزاء لان التصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه وكذا التصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وأما الادراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له فقبل التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلاً والفعل مقاير للادراك إذ الادراك انفعال والفعل يغايره فحينئذ يكون التصديق مركباً من التصورات الثلاثة والحكم ، واذا لم يكن الحكم ادراكا لم يكن تصوراً لان التصور قسم من الادراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الاقسام (والا) أي وان لم يكن العلم ادعائاً للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج فادراك^(١) كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط وكذا ادراكها معا بلان نسبة أو مع نسبة اما تقييدية كالحيوان الناطق وغلाम زيد واما تامة غير خبرية كالضرب أو جبرية مشكوكه فان كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم ادعائ النسبة فيه . فان قلت : التصور مقدم على التصديق طبعاً فلم أخره وضعا قلت : ان نعنت بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمة

(١) قوله فادراك الخ ذكر الشارح سبعة أمثلة وقد يجتمع في تصديق واحد أربعة عشر تصوراً نحو قولك أبوك رجل طيب فأكرمه والمركب الاضافي أربعة والتوضيحي أربعة والانشائي ثلاثة : النسبة المشكوكية والموهومة والمتخيلة تأمل

وَيَنْقَسِيَانِ بِالضَّرُورَةِ إِلَى الضَّرُورَةِ وَالْإِكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ، وَهُوَ
مُلاحَظَةُ الْمُعْقُولِ لِتَحْصِيلِ الْمُجْهُولِ،

على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لأن تقديم التصديق ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وإن عنت به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فمنوع لأن القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عدمية وتصور الوجود سابق على تصور العدم فأخر التصور في التعريف لأنه بحسب المفهوم وقدم في الأقسام والأحكام لأنها بحسب الذات . لا يقال أن النسبة كما تطلق على النسبة الحكيمة كذلك تطلق عند النسبة الوصفية والاضافية فتكون من الألفاظ المشتركة وهي لا تستعمل في التعريفات لأننا نقول للمشهور الكثير الاستعمال هو الأول على أن الأذهان لا يتصور إلا في النسبة الحكيمة فالقرينة تجوزه (وينقسمان) أي التصور والتصديق (بالضرورة) أي بحسب الضرورة (إلى الضرورة) وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) إلى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة كتصور العقل والإنسان وكالتصديق بأن العالم حادث .

وإنما كان تقسيم التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضرورياً لأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع إما بديهياً أو كسبياً والتالي باطل بقسميه فكذا المقدم أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان القسم الأول من التالى فلاحتياجنا في بعض التصورات وبعض التصديقات إلى كسب ونظر كما مر وأما بطلان القسم الثانى منه فليداهة بعض التصورات وبعض التصديقات على ما مر (وهو) أي الاكتساب بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) كملاحظة الحيوان والناطق للمعومين لتحصيل المجهول وملاحظة المقدمتين المعومتين لتحصيل النتيجة المجهولة والمراد بالمعقول ههنا المعوم فإن العلم في هذا الفن مفسر بحصول صورة الشيء في العقل

وقد يقع فيه الخطأ ، فاحتيج إلى قانون يعصم عنه ،
وهو المنطق .

(وقد يقع فيه) أي في ذلك الاكتساب (الخطأ) لأن الفكر ليس بصواب دائماً كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضاً بل الانسان الواحد يناقض نفسه فاحتجنا إلى قانون عاصم عن الخطأ مفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات وذلك القانون هو المنطق فعلم من هذا أن الناس في أي شيء يحتاجون الى المنطق وذلك بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه إذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالغاية رسم فلذا أدرج المصنف التعريف في بيان الحاجة كما سيأتي . .
والحاصل أن العلم إما تصور ماذج أو تصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة الى الضرورة والكسبي ، والكسبي مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب وقد يقع في الاكتساب الخطأ لأن الفكر ليس بصواب دائماً (فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق) هذا تعريف المنطق المندرج^(١) في بيان الحاجة وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئيات كما اذا علم أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية علم أن كل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان وكذا نظائره . فان قلت : المنطق نفسه ليس عاصماً عن الخطأ بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه ؟ . قلت : هذا الاطلاق مجازي وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى وإنما كان الشروع في مسائل العلم موقوفاً على بيان الحاجة لأن الشارع في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثاً ، وعلى تعريف العلم لأنه لو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في

(١) قول الشارح المندرج الخ) فيه أن الحاجة هي عصمت الذهن عن الخطأ في الفكر وقد أخذت في تعريفه على أنها خاصة له حيث عرف بأنه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر وحيث تكون الحاجة مدرجة في التعريف عكس ما قاله الشارح اهـ . مصححه .

وَمَوْضُوعُهُ الْمَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصَدِيقِيُّ حَيْثُ يُوصَلُّ
إِلَى مَطْلُوبٍ تَصَوُّرِيٍّ فَيُسَمَّى مُعْرِفًا ، أَوْ تَصَدِيقِيٍّ
فَيُسَمَّى حُجَّةً .

طلبه وإذا تصوره برسمه حصل له العلم الاجمالي بمسائل ذلك العلم حتى إن كل
مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم أنها منه . ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق الى
تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال : (وموضوعه)
أي موضوع المنطق (المعلوم التصوري) كالحیوان والناطق مثلا (و) المعلوم
(التصديقي) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث أي موضوع المنطق هذان
المعلومان لا مطلقاً بل من (حيث) ان ذلك المعلوم التصوري (يوصل الى مطلوب
تصوري) كالانسان مثلا (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصوري (معرفاً)
وقولا شارحاً (أو) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مطلوب (تصديقي)
كقولنا العالم حادث مثلا (فيسمى) ذلك الموصل المطلوب التصديقي (حجة)
ودليلاً فانحصر المتصور الاصلی من هذا الفن في الموصل الى التصور والتصديق
وانما كان المعلوم التصوري والتصديق موضوع المنطق لأنه يبحث في المنطق عن
أعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم وانما
قلنا يبحث في المنطق عن الأعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديق لأن
المنطق يبحث عنهما من حيث الاتصال الى مجهول تصوري أو تصديقي كما مر
وتلك الخئية عارضة للمعلومين المذكورين ، ووجه توقف الشروع على موضوع
العلم أن العلوم لا تتميز بزيادة تميز إلا بتمایز الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما امتاز
عن علم أصول الفقه لأن موضوعيهما متمايزان فموضوع الفقه أهال المكافين لأن
الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحزمة والصحة والفساد وموضوع الأصول
الأدلة السمعية لأن الأصول يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية
منها فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده
زيادة تميز ولم يكن له في طلبه زيادة بضرة .

فصل

دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له مُطَابَقَةً ، وَعَلَى جُزْئِهِ
تَضَمُّنٌ ، وَعَلَى الْخَارِجِ التَّزَامٌ ،

(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها

وهو حقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة لا بمحصار نظر المنطق في مفهوم
الموصل وتوقف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ وكون الألفاظ منظورة فيها
من حيث أنها دلائل المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال (دلالة اللفظ على تمام
ما وضع) اللفظ (له مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق كالدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والوضع جعل
الشيء بأزاء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني (و) دلالة (على جزئه) أي
جزء المعنى الموضوع له (تضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة
الانسان على الحيوان أو الناطق (و) دلالة (على الخارج) عن المعنى الموضوع له
(التزام) لكون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم
وصناعة الكتابة فإن القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة
له هكذا وقع في كتب القوم ، وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثلاً
للدلول الالتزامي إذ لا يلزم من تصور معنى الانسان تصورها على ما لا ينبغي .
ويمكن أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الانسان والقابلية المذكورة هو اللزوم البين
بالمعنى الأعم وهو ألا يكون تصور الملزوم قطعاً كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللازم
والملزوم بل لا بد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم
بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مرية فيه فإن
العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف في اللزوم بينهما واعلم أن
هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة

وَلَا بُدَّ مِنَ الزُّوْمِ عَقْلًا أَوْ عُرْفًا ،

الالتزامية لكنه مختلف فيه بل المحققون^(١) على أن هذا الزوم غير معتبر والمعتبر هو الزوم البين بالمعنى الأخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل بالزوم فالصواب أن يثبث بزوجية الاثنين وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال وهو ليس بدأب الطلاب إذ يكفي في التمثيل افتراض سواء طابق الواقع أو لا لكن غرضنا إيراد التنبيه على أن المعتبر في الدلالة الالتزامية أي لزوم ، ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج واللفظ لا يدل على كل أمر خارج ولا لزم أن يكون كل لفظ موضوع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو باطل فلا بد للدلالة على الخارج من شرط أشار إليه بقوله (ولا بد) في الدلالة الالتزامية (من الزوم) بين معنى اللفظ والخارج أما (عقلا) كالزوم بين الاثنين والزوجية فإنه بحسب العقل ولا يشترط الزوم الخارجى لأنه لو كان شرطاً لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فإن المعنى يدل على البصر التزاماً لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فيكون البصر لازماً للمعنى في الذهن مع الممانعة بينهما في الخارج (أو عرفاً) كالزوم بين الغيب والنبت فإنه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف . واعلم أن اعتبار الزوم العرفى خروج عن الفن فإن الزوم المعتبر عند المحققين هو الزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا وليس الزوم البين بالمعنى

(١) (قول الشارح بل المحققون الخ) يأتي في العطار عن الهروى عند قول المصنف ولا بد من الزوم عقلا أو عرفاً أنه لا يسوغ إسقاط الزوم العرفى من الاعتبار والالزام خروج المجازات والكنايات المتصورة في المحاورات مع إفضائه إلى ضيق في أمر الدلالة الالتزامية بأباه عموم قواعد الفن اهـ . فإن قيل إن العرف يختلف بحسب العادة رد بأن الدلالة الوضعية تختلف باختلاف الأوضاع ولم يقل أحد بسقوطها عن الاعتبار بهذا الاختلاف وعليه فالتحقيق مذهب الامام من اعتبار الزوم البين بالمعنى الأعم من باب أولى حيث اعتبر الزوم العرفى اهـ .

وَتَلْزَمُهَا الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيرًا ، وَلَا عَكْسَ .

فصل

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ الْمَعْنَى
فَمُرَكَّبٌ : إِمَّا تَامٌ : خَيْرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ . وَإِمَّا نَاقِصٌ : تَقْيِيدِيٌّ

الْأَمُّ مَعْتَبَرًا فَضْلًا عَنِ الْلِزْمِ الْعَرْفِي نَعَمْ اعْتِبَارَ الْلِزْمِ الْعَرْفِي عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي
فَكَانَ الْمَصْنُفُ تَبَعَهُمْ . وَإِذَا قَدْ فُرِغَ مِنْ تَحْدِيدِ الدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ شَرَعَ فِي بَيَانِ
التَّلَازُمِ بَيْنَهُمَا وَعَدَمِهِ فَقَالَ (وَتَلْزَمُهُمَا) أَيِ التَّضْمَنِ وَالْإِتِّزَامِ (الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيرًا)
فَإِنَّهُ مَتَى تَحَقَّقْنَا تَحَقَّقَتْ لَاهُمَا تَابِعَانِ لَهَا وَالتَّابِعُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ تَابِعٌ لَا يَتَحَقَّقُ بَدُونِ
الْمَتَّبَعِ (وَلَا عَكْسَ) أَيِ لَا يَلْزَمَانِ الْمُطَابَقَةَ لِتَحَقُّقِهَا فِيهَا إِذَا كَانَ الْإِظْفُ مَوْضُوعًا
لِلْمَعْنَى بَسِيطٍ بَدُونِ التَّضْمَنِ وَفِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْنَى الْإِظْفُ لِإِزْمٍ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ
الْمَعْنَى تَصَوُّرَهُ بَدُونِ الْإِتِّزَامِ وَاعْلَمْ أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِتِّزَامَ وَبِالْعَكْسِ أَمَّا
الْأَوَّلُ فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعَانِي الْمُرَكَّبَةِ مَا لَا يَكُونُ لِإِزْمٍ ذَهْنِي فَهَذَاكَ تَضْمِينُ
بَدُونِ الْإِتِّزَامِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى الْبَسِيطِ لِإِزْمٍ ذَهْنِي فَهَذَاكَ
الْإِتِّزَامُ بَدُونِ التَّضْمَنِ .

(فصل) فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ

(و) الْإِظْفُ (الْمَوْضُوعُ) لِلْمَعْنَى بِالْمُطَابَقَةِ إِمَّا مَرَكَّبٌ أَوْ مُفْرَدٌ لِأَنَّهُ (إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ
مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْإِظْفِ (الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ الْمَعْنَى) الْمَقْصُودِ (مُرَكَّبٌ) وَهُوَ (إِمَّا تَامٌ) إِنْ صَحَّ
السَّكُوتُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفَاظِ أَوْ مُسْتَدْعِيًّا لِأَلْفَاظٍ أُخْرَى كَمَا سَتَدْعَاهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْمَحْكُومُ بِهِ وَبِالْعَكْسِ
وَالْتَامُ (خَيْرٌ) إِنْ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَهُوَ الْعَمْدَةُ فِي بَابِ التَّصْدِيقَاتِ
(أَوْ إِنْشَاءٌ) إِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ (وَإِمَّا نَاقِصٌ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِمَّا تَامٌ . وَالْمُرَكَّبُ
النَّاقِصُ أَيِ الَّذِي لَا يَصِحُّ السَّكُوتُ عَلَيْهِ أَمَّا (تَقْيِيدِيٌّ) إِنْ كَانَ الثَّانِي قِيدًا لِلأَوَّلِ

أَوْ غَيْرُهُ — وَإِلَّا فَمَقْرَدٌ ، وَهُوَ إِنْ اسْتَقَلَّ فَفَعَّ الدَّلَالَةُ
بِهَيْئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ كَلِمَةً ، وَبِدُونِهَا .

كرامى الحجة والحجوان الناطق وهو المدة فى باب التصورات (أو غيره) إن لم يكن الثانى قيدا للأول كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة (والا) أى وإن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (مفرد) كجزء الاستفهام وزيد وعبد الله والحجوان الناطق علمين ، فالفرد أربعة أقسام فإن قلت : ما الفرق بين القسمين الأخيرين قلت : الفرق أن عبد الله العلم لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود إذ ليس شئ من الجزأين دالا على شئ من الذات المشخصة وأما الحجوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة بانه أن الحجوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه ومفهومة جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانسانى فالحجوان دال على جزء المعنى المقصود لأن جزء الجزء جزء فيكون الحجوان دالا على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تأمل (وهو) أى المفرد (إن استقل) بالاخبار به وحده (فمع الدلالة بهيئته) وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) ر عند النحاة فمل وقوله فمع الدلالة الفاء فى جواب الشرط ومع الدلالة حال من الضمير فى استقل وقوله كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة فبقيد الاستقلال يخرج الأداة ، وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذى لا يدل على الزمان أصلا ، وبقيد الهيئته والهيئته يخرج الاسم الذى يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس والعصوب والغبوق فإن دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة فإن دلالتها على الزمان بحسب الهيئته ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئته كضرب بضرب مع اتحاد مادتهما واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئته كذهب وذهب مع اختلاف مادتهما (وبدونها) عطف على قوله فمع الدلالة أى المفرد إن استقل فإن كان

اسم ، وإلا فاداة . — وأيضاً إن اتحد معناه فتح تشخصه
وضعا علم ، وبدونه متواطىء إن تساوت أفراده ، ومشكك
إن تفاوتت إما بأولية أو أولوية ، وإن كثر معناه فإنه
وضيح لكل فمشترك ، وإلا

مع الدلالة ببيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر ، وإن كان بدون تلك الدلالة فهو
(اسم ، وإلا) أى وإن لم يستقل بالاختيار به وحده (فاداة) وعند النجاة حرف (و)
المفرد ينقسم (أيضاً) الى أقسام : العلم والمتواطىء والمشكك المشترك والمنقول
والحقيقة والمجاز لانه (إن اتحد معناه فمع تشخصه) أى تشخص ذلك المعنى (وضعا)
لا عارضاً (علم) كزيد وعمر وأمثالهما (وبدونه) عطف على قوله فمع تشخصه
أى المفرد إن اتحد معناه فإن كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علم وإن كان بدون
تشخص فهو اما (متواطىء إن تساوت أفراده) الذهنية والخارجية في حصوله
وصدقه عليها كالإنسان والشمس فإن صدقهما على أفرادهما الذهنية والخارجية بالسوية
وليس بعض الأفراد أولى من بعض ، ومعنى متواطئاً لتوافق الأفراد في معناه من
التواطؤ وهو التوافق (و) اما (مشكك إن تفاوتت) الأفراد في حصوله وصدق
عليها بأن كان حصوله في بعض الأفراد أولى من بعض وذلك التفاوت اما (بأولية)
كالوجود فإنه في الواجب قبل حصوله في الممكن (أو أولوية) بالجر عطف على قوله
أولية أى التفاوت اما بأولية كما مر وإما بأولية كالوجود أيضاً فإنه في الواجب أتم
وأولى وتسميته بالمشكك لان النظر فيه مشكك هل هو متواطىء من حيث اتفاق
أفراده في أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها (وإن
كثر) عطف على قوله إن اتحد أى إن كثر معنى المفرد فلا يخلو من أن يكون المفرد
بموضوعاً لكل من المعاني الكثيرة أولاً (فإن وضع) المفرد (لكل) من المعاني
الكثيرة (فمشترك) كالعين (وإلا) أى وإن لم يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعنى
ثم استعمل في معنى آخر لتأسيبه فلا يخلو من أن يكون استعماله مشتهراً في المعنى الثاني

فإن اشتهر في الثاني فنقول يُنسب إلى الناقل ، وإلا
فحقيقة ومجاز .

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي وإلا
فكلي :

دون الأول أولاً (فإن اشتهر في) المعنى (الثاني) وترك استعماله في الأول (فنقول
ينسب إلى الناقل) فإن كان الناقل شرعاً فمقول شرعياً كالصلاة والصوم وإن كان
اصطلاحاً فنقول اصطلاحياً كالفاعل والمفعول وإن كان عرفاً فمرفى كالداية لذات
القوائم الأربع (وإلا) أي وإن لم يشتهر في المعنى الثاني ولم يترك استعمال في — الأول
(حقيقة) ^(١) أن استعمل في المعنى الأول كالأسد للحيوان المعلوم (ومجاز) .
أن استعمل في المعنى الثاني كالأسد للرجل الشجاع .

(فصل) في مبادئ التصورات

(المفهوم) وهو الحاصل في العقل إما جزئياً راما كلي لأنه بمجرد حصوله في العقل (إن
امتنع) عند العقل (فرض صدقه على كثيرين فجزئي) حقيقى كذات زيد فإنه إذا
حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين (وإلا) أي وإن لم يمتنع بمجرد
الحصول فرض صدقه على كثيرين (فكلي) قال كلية إمكان فرض
الاشتراك الجزئية استحالة فإن قلت : الجزئي لا يمتنع بمجرد حصوله في العقل فرض
صدقه على كثيرين . كل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال . قلت : المراد من .

(١) (قول المصنف والحقبة) اعلم أن المصنف لم يستوعب أقسام الاسم واليك
بيانها هي أربعة أجمالاً وتسعة تفصيلاً : الأول ما اتحد لفظه ومعناه وتحت ثلاثة العلم
والتواطىء والمشكك . الثاني ما اتحد لفظه وتعدد معناه وتحت أربعة المشترك والمنقول .
والحقيقة والمجاز .. الثالث عكس الثاني أي ما تعدد لفظه واتحد معناه وهو المشترك
مستغنى عن وهو بوقسورة للحيوان المقترس . الرابع الأول أي ما تعدد لفظه ومعناه
وهو المتباين كإنسان وفرس اه مصححه .

امتنعت أفراده، أو أمكنت ولم توجد أو وجد الواحد
 فقط مع إمكان الغير، أو امتناعه، أو الكثير مع التناهي
 أو عدمه.

الجزئي ان كان ماصدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد أو غيره فلا نسلم الصغرى وان
 كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة، ثم الكلى بالنظر الى الوجود
 الخارجى ينقسم الى ستة أقسام لانه ان (امتنت أفراده) فى الخارج (أو أمكنت)
 كريك البارى سبحانه وتعالى فانه كلى ممتنع الافراد فى الخارج (أو أمكنت)
 أفراده (و) لكن (لم توجد) فى الخارج فهو القسم الثانى كالمعتق فانه كلى
 ممكن الافراد لكنها لم توجد فى الخارج (أو وجد) من أفراده الفرد (الواحد
 فقط) فى الخارج (مع إمكان وجود (الغير) أى غير ذلك الفرد فهو القسم
 الثالث كالشمس فانه كلى ممكن الافراد فى الخارج ولكن لم يوجد من أفراده الا
 فرد واحد (أو امتناعه) بالجر عطفاً على قوله إمكان الغير أى الكلى الذى لم يوجد
 من أفراده الا فرد واحد ينقسم الى قسمين لانه إما أن يكون مع إمكان الغير أو
 مع امتناعه فان كان الاول فهو القسم الثالث كما مر، وان كان الثانى فهو القسم
 الرابع : كفهوم واجب الوجود فانه كلى لم يوجد من أفراده الا فرد واحد هو
 الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد . واعلم أن مفهوم الواجب انما يكون
 كلياً بمجرد النظر الى حصوله فى العقل، أما إذا لوحظ مع حصوله فى العقل برهان
 التوحيد فلا يكون كلياً لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو) وجد (الكثير) .
 فى الخارج اما (مع التناهي) أى تناهى الافراد ، فهو القسم الخامس
 كالسواكب السيارة فانه كلى كثير لافراد فى الخارج لكنها متناهية
 منحصرة فى عدد وهى سبعة (أو) مع (عدمه) أى عدم تناهى الافراد فهو
 القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال تقدم العالم فان النفوس المجردة عن
 الابدان غير متناهية العدد عنده . ولما فرغ من تعريف الكلى وتقسيمه شرع

والكليّان إن تَفَارَقَا كليّاً فتَبَايَنَانِ ، وإلا فإن تَصَادَقَا
كليّاً من الجَا نِبَيْنِ فتُسَاوِيَانِ ، وتَقِيضَاُهَا كَذَاكَ ، أو من
جَانِبٍ فَأَعْمُ وَأَخْصُ مُطْلَقاً ، وتَقِيضَاُهَا

في بيان انسيبة بين الكلين فقال (والكليان) اذا نسب أحدهما الى الآخر فلما
أن يكونا متباينين أو متساويين أو أعم وأخص مطلقاً أو أعم وأخص من وجه
للأيهما (ان تفارقا) كلياً أي في جميع الصور (فتباينان) كالإنسان والفرس فان
كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقاً كلياً وتقييد التفارق بالكلية للاحتراز
عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان
في بعضها كما سيجيء (والا) أي وان لم يتفارقا تفارقاً كلياً فلا يخلو من أن
يتصادقا في الجملة أي في بعض الصور أو يتصادقا في جميع الصور ، فان تصادقا في
بعض الصور فهو أعم وأخص من وجه كما سيجيء ، وان تصادقا في جميع الصور ،
فلما أن يتصادقا تصادقا كلياً من الجانبين أو من جانب واحد (فان تصادقا)
تصادقا (كلياً من الجانبين فتساويان) كالإنسان والناطق فانه يصدق كل واحد
منهما على جميع أفراد الآخر فالتصادق الكلي هنا من الجانبين وتقييد التصديق
بالكلية للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقهما في بعض
الصور ، وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق فان التصديق
الكلية هناك من جانب واحد أي جانب الأعم (وتقيضاها) أي تقيضا المتساويين
كالإنسان والناطق (كذلك) متساويان فيصدق كل من تقيض المتساويين على
كل ما يصدق عليه تقيض الآخر والا لصدق عين أحد المتساويين على بعض تقيض
الآخر وهو محال لانه صدق أحد المتساويين بدون الآخر (أو من جانب)
عطف على قوله من الجانبين أي ان تصادقا تصادقا كلياً من الجانبين فهما متساويان
كما مر وان تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد (فأعم وأخص مطلقاً) كالحيوان
والإنسان فان الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان بدون العكس اللغوي
فالتصادق على كل الأفراد أعم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً (وتقيضاها) أي تقيضا

بِالْعَكْسِ ، وَإِلَّا فِتْنٌ وَجْهٌ ، وَبَيْنَ تَقْيِضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ

الأعم والأخص مطلقا كاللحيوان واللاإنسان (بالعكس) أي بعكس المعنيين فتقيض الأعم أخص وتقيض الأخص أعم لأن كل ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه تقيض الأخص من غير عكس كلي^(١) أما الأول فلا أنه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه تقيض الأخص لصدق بعض ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص وهو محال لأنه صدق الأخص بدون الأعم وأما الثاني فلا أنه لو لم يصدق ليس كل ما يصدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم لصدق كل ما يصدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم وينعكس بعكس التقيض إلى كل ما يصدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص وهو محال لأنه صدق الأخص على كل أفراد الأعم (والا) أي وإن لم^(٢) يتصادقا كلياً بل يتصادقان في الجملة (فمن وجه) أي فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والأيض لتصادقهما في الحيوان الأبيض وتفرقهما في الزنبج والتلج (وبين تقيضيهما تباین جزئی) أي تقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تبایناً جزئياً فان قيل بين اللحيوان واللاأيض عموم من وجه كما يعرف بأدنى تأمل فلم لم يقل وتقيضاها كذلك كما قال في المتساويين : قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللاإنسان مع التباين الكلي بين تقيضيهما فان اللحيوان لا يصدق على الإنسان وبالعكس فلو قال وتقيضاها كذلك لا تنقض بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئي فانهما ان تفرقا في جميع الصور كاللحيوان والإنسان فالتباين الكلي ثابت وهو مستلزم للتباين الجزئي والا فالعموم من وجه

(١) قول الشارح عكس كلي هو الذي عبر عنه أو بالعكس اللغوي وتغيير العبارة للتفنن والبيان أنه يتحقق في الموجبة مع بقاء السلبية بخلاف المنطقي .

(٢) (قول الشارح أي وإن لم الخ) جعله مفهوم كليا في قول المصنف تضاداً كلياً وهو غير متعين ويصح أن يكون مفهوم كليا كما بينه فيما مضى فراجع له .

كالتبائنين ، وقد يُقالُ الجزئيُّ للأخص وهو أعمُّ .

والكلياتُ خمسٌ : الأولُ الجنسُ ، وهو المقولُ على
الكثرة المختلفة الحقيقية في جواب ما هو ،

فالتباين الجزئي ثابت بين تقيضيها أيضا على التقديرين (كالتبائنين) فان بين
تقيضيها أيضا تباينا جزئيا لانهما ان تفارقا تفارقا كليا كاللاوجود واللاعدم
فالتباين كلي ويلزمه التباين الجزئي والا فالعموم من وجه كاللا انسان واللا فرس
وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئي (وقد يقال الجزئي) أى كما يقال الجزئي
للجزئي الحقيقي وهو الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كذلك يقال
الجزئي (للأخص) من شيء كالانسان الأخص من الحيوان ، والحيوان الأخص
من الجسم النامي وبسمى جزئيا إضافيا لأن جزئيته بالإضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة
(وهو) أى الجزئي بالمعنى الثانى (أعم) من الجزئي لمعنى الاول مطلقا لان كل
جزئي حقيقى أخص من شيء ولا عكس (والكليات) بحسب الاستقراء (خمس)
لأن الكلى بالنسبة الى ما تحته من الافراد اما جزء من ماهية الأفراد وهو الجنس
والفصل أو تمامها وهو النوع أو خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالكليات
خمس (الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية في جواب ما هو)
قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لأنهما خارجان عن الماهية والجنس جزء
لها ، وعلى الفصل لاحتياجنا فى معرفة الفصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى
النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافى على الجنس وترك من
تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلى لأن المقول على الكثرة مفعن عنه
فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات ، وبقوله المختلفة الحقيقية يخرج النوع ،
وبقوله فى جواب ما هو يخرج الكليات الباقية ، ثم الجنس اما قريب أو بعيد
لأنه لا يتخلو من أن يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب

فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ الْمُشَارَكَاتِ هُوَ
الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيبٌ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ
كَالْجِسْمِ النَّامِي .

الثَّانِي النَّوعُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُتَّفَقَةِ
الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

عنها وعن كل المشاركة أولا (فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض
المشاركات) أي مشاركات الماهية (هو الجواب عنها) أي عن الماهية (وعن
الكل) أي كل المشاركات (قريب كالحَيَوَانِ) فإنه جواب عن الإنسان وعن
بعض مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع
مشاركاته في الحيوانية فإذا قيل ما الإنسان والفرس كان الجواب الحيوان وإذا
قيل ما الإنسان والفرس والحمار والجل إلى غير ذلك كان الجواب الحيوان
(وإلا) أي وإن لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب
عنها وعن الكل (فبعيد كالجسم النامي) فإنه يقع جوابا عن الإنسان وعما يشاركه
في الجسم النامي فقط لا عما يشاركه في الحيوانية فإذا قيل ما الإنسان والشجر
يقع الجسم النامي في الجواب ، وأما إذا قيل ما الإنسان والفرس فلا يقع مع
كونهما متشاركين في الجسم النامي لأن الفرس لم يشارك الإنسان في الجسم
النامي فقط بل يشاركه في الحيوانية التي هي عبارة عن الجسم النامي الخساس
المتحرك بالإرادة فلا يقع الجسم النامي في الجواب (الثاني) من الكلّيات (النوع
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو) فالمقول على الكثرة
جنس كما ذكرنا وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج الجنس وبقوله في جواب ما هو يخرج
البواقي من الكلّيات : ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد تكون أفرادها متفقة
الحقيقة فإذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع في الجواب كما إذا قيل
ما زيد كان الجواب الإنسان وكذلك إذا قيل ما زيد وعمره وبكر . فإن قيل

وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا
الْجِنْسُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ، وَيَخْصُ هَذَا النَّوعُ بِاسْمِ الْإِضَافِيِّ
كَالْأَوَّلِ بِالْحَقِيقِيِّ ، وَيَنْتَهِيَا مُعْشُومٌ مِنْ وَجْهِ ، لِتَصَادُقِيهَا
عَلَى الْإِنْسَانِ وَتَفَارُقِيهَا فِي الْحَيَوَانِ وَالنَّقْطَةِ .

كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى الشخص فلا يكون النوع تمام
ماهية الأفراد بل يكون جزءا لها . قلت التشخيص عارض غير معتبر في ماهية
تلك الأفراد فالنوع تمام الماهية (وقد يقال) أى كما يقال النوع على المعنى
المدكور كذلك يقال النوع (على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو) كالحَيَوَانِ فإنه نوع بهذا التفسير لأن الجنس وهو الجسم
النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامي نوع لأن الجسم
يقال عليه وعلى غيره (ويختص هذا النوع باسم الإضافي) فإن نوعيته بالإضافة
إلى ما فوقه (كالأول) أى كالنوع الأول فإنه يخص (بالحققي) لأن نوعيته
بالنظر إلى حقيقة المتحدة في أفرادها (وبينهما) أي بين النوعين (عموم)
وخصوص (من وجه لتصادقهما على الإنسان) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي
والإضافي كما يظهر بأدنى تأمل (وتفارقهما) بالجر عطف على قوله تصادقهما أي
لتفارق النوعين (في الحيوان والنقطة) فإن الحيوان نوع إضافي لا حقيقي والنقطة
بالعكس لأنها لو كانت إضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة هذا
خلف . واعلم أن النقطة في اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذي هو نهاية
السطح ، والسطح ينقسم إلى جهتين الطول والعرض والخط ينقسم إلى جهة واحدة
هي الطول ، والنقطة لا تنقسم إلى جهة ما ، والكل أعراض غير مستقلة الوجود
لأنها نهايات وأطراف للمقادير على ما بين في كتب الحكمة ، وعند المتكلمين
أن هذه الثلاثة أشياء مستقلة الوجود ، ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق

ثم الأجناسُ تترتبُ متصاعدةً إلى العَالِي، ويُسمى جنسُ
الأجناسِ .

والسطوح من الخطوط المتألفة في المرض والخطوط من التقط المتألفة في الطول .
فعل هذا لا تكون أعراضاً بل تكون جواهر ثم التمثيل بالنقطة إنما يصح
إذا كانت النقطة تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلاً (ثم الأجناس)
قد (تترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا (إلى)
الجنس (العالی ريسی) ذلك العالی (جنس الأجناس) كالحيوان ^(١)

(١) قوله كالحيوان الخ (نوضح لك المقام بأمثلة جامعة غير مالا كنهه الاسته ومجته
الاسماع من تخصيص التمثيل بحيوان وجوهر لاسفل الأجناس وأعلها وبجسم وانسان
لاعلى الاتواع وأسفلها، وبما بين الأولين من الجسم التامى والجسم للتوسط من الأجناس
وبما بين الآخرين من الجسم التامى والحيوان للتوسط من الاتواع حتى يظن الناظر إليه
أنهم لم يشر وأعلى مثال آخر ، فنقول وبالله التوفيق : النبات جنس تحت أنواع كثيرة
لا يحصيا الانسان : من قمح ، وذرقة وأرز وبلح وقطن وبقل وزهر الخ، وكل واحد من
هذه الأنواع تحت أنواع كثيرة فطلق القمح تحت الهندي والبلدي والاستراي ونحوها ،
والذرة تحت البلدي والعويجة وناب الجمل ونحوها، والأرز تحت اليباني والسلطاني وعين
البيت ونحوها، والبلح تحت الزغول والسباني والحياني ونحوها، والقطن تحت السكلاريديس
والجيزة والاشموني ، والبقل تحت الجزرو اللقت والفجل ونحوها، والزهر تحت الورد
والنرجس والفل ونحوها، فالقمح الهندي كالإنسان نوع حقيقي وإضافي، أما كونه حقيقيا
فلان ماتحت أشخاص، وهو تمام ماهيتها ، وأما كونه إضافيا فلاندراجه مع بقية أنواعه
تحت مطلق قمح، وما قيل في القمح يقال في الذرة والأرز الخ وحينئذ قد تبين لنا أولا أن
القمح الهندي والذرة العويجة وقطن جيزة الخ أنواع سافلة كالإنسان . لانها أخص
الاتواع وما تحتها أشخاص ، وثانيا أن مطلق قمح ومطلق ذرة ومطلق قطن الخ أجناس
قرية سافلة وأنواع متوسطة، أما كونها قرية سافلة فلانها أخص الأجناس كالحيوان،
وأما كونها أنواعاً متوسطة فلاندراج أنواعها الحقيقية تحتها ، ولاندراجها تحت نوع
ثالث أعلى منها ، وهو مطلق نبات وهذا النوع نوع و جنس متوسطان لاندراج غيره
تحت ولا ندراجه هو تحت نوع رابع أعلى منه وهو جسم تامى، وهذا النوع نوع و جنس —

والأنواعُ تترتبُ مُتَنَازِلَةً إلى السَّافِلِ ، ويُسمَّى نوعَ الأنواعِ ،
وما بينهما مُتَوَسِّطَاتٌ .

مثلاً فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر
فالجوهر جنس الاجناس (و) كما أن الاجناس قد ترتب متصاعدة كذلك
(الأنواع) الاضافية (قد ترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحته نوع وهكذا
(إلى) النسوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الأنواع) كالجسم
مثلاً فانه نوع اضافي تحته نوع وهو الجسم النامي وتحته الحيوان وتحته الانسان
فالانسان نوع الأنواع ، وانما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل لا كما اذا فرضنا
شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ثم اذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر
يكون تحت ذلك النوع فلهذا كان ترتيب الأنواع على سبيل التنازل . ويسمى
السافل منها نوع الأنواع أما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه
ثم إذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس وهلم جرا فلهذا كلف ترتيب
الاجناس على سبيل التصاعد . ويسمى العالى منها جنس الاجناس (وما بينهما)
أي ما بين السافل والعالى من الاجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست
عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما فالتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم

متوسطان لا ندرج غيرهما تحت ولا ندرجهم فوقه . نوع خامس أعلى منه . وهو مطلق
جسم وهذا النوع أعلى الأنواع وجنس متوسط . اما كونه أعلاها فلهذا وجود نوع
فوقه . وأما كونه جنساً متوسطاً فلا ندرج غير ولا ندرجهم تحت الجوهر وهو جنس .
وبما ذكرنا من الامثلة تعلم أن للاجناس خمس مراتب مرتبة ترتيباً تصاعدياً وللأنواع خمساً
مرتبة ترتيباً تنازلياً . وأن الخمسة الأولى ثلاثة أقسام : الأولى أخصها وهو مطلق قبح
وذرة الخ . والثاني أعلاها وهو الجوهر . والثالث متوسط وهو ثلاثة النبات والجسم النامي
والجسم وأن الخمسة الاخر ثلاثة أقسام أيضاً ، الأولى أعلى الأنواع وهو جسم ،
والثاني أخصها وهو القمح الهندي والذرة العويجة الخ ، والثالث متوسط بينهما وهو ثلاثة
أيضاً . مطلق قبح أو ذرة الخ والنبات والجسم النامي الخ مصححه .

الثالثُ الفصلُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيْ شَيْءٍ
هُوَ فِي ذَاتِهِ ، فَإِنْ تَمَيَّزَ عَنِ الْمَشَارِكِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ
فَقَرِيبٌ ، أَوْ التَّبَعِيدِ قَبْعِيدٌ ،

النامي والجسم المطلق وفي مراتب الأنواع هو الجسم النامي والحيوان (الثالث) من السكليات (الفصل) وهو ولمن كان جزءاً من ماهية الأفراد كالجنس إلا أنه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر بخلاف الجنس كالحيوان مثلاً فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس إذ لا جسراً مشترك بينهما إلا وهو نفس الحيوان أو جزؤه وإنما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك فصلاً لأنه إذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فاما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بين الماهية ونوع ما، وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها فيكون فصلاً مطلقاً أو كان مشتركاً بين الماهية ونوع آخر لكن لا يكون تمام المشترك فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وجميع ما عداها إذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزاً للماهيات عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلاً للماهية لأننا لا نعني بالفصل إلا ما يميز الماهية في الجملة (و) عرفوا الفصل بأنه (هو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته) فالمقول على الشيء جنس يشمل السكليات وبقوله في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والمرض العام لأن النوع والجنس لا يقالان في جواب أي شيء هو بل في جواب ما هو كما سبق ، والمرض العام لا يقال في الجواب أصلاً وبقوله في ذاته يخرج الخاصة لأنها وإن كانت مقولة على الشيء في جواب أي شيء هو لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه ، ثم الفصل إما قريب وإما بعيد لأنه لا يخلو من أن يميز النوع عن مشاركة في الجنس القريب أو عن مشاركة في الجنس البعيد (فإن ميز) الفصل النوع (عن المشارك) أي مشارك النوع (في الجنس القريب قريب) أي فهو فصل قريب كالناطق المميز للإنسان عن مشاركة في الحيوانية (أو) ميز النوع عن مشاركة في الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس المميز للإنسان

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ مُقْتَضٍ ، وَإِلَى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ فَمُقْتَضٍ ،
وَالْمُقْتَضُ لِلْعَالِي مُقْتَضٍ لِلْسَافِلِ ،

عن مشاركة في الجنس النامي والفصل أيضا اما مقوم أو مقسم كما قل (واذا نسب) الفصل (الى ما يميزه) أى الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء (مقوم) أى فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى أنه داخل في قوامه وجزء له (و) اذا نسب (الى ما يميز عنه) على صيغة المضارع المعروف فضمير انفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه يعود الى ما أى اذا نسب الفصل الى شيء يميز الفصل عن ذلك الشيء (فمقسم) أى فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى أنه محصل قسم له فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالانسان يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميزه عنه كالحيوان يكون مقسما له لأنه اذا نسب الى الحيوان وانضم اليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان وكذلك النامي اذا نسب الى ما يميزه أى الجسم النامي^(١) يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميز عنه كالجسم كان مقسما له (و) الفصل (المقوم للعالي) أى الفوقاني من الجنس والنوع^(٢) (مقوم للسافل) أى التحتاني منهما فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامي والمقوم للجسم النامي مقوم للحيوان ، وانما كان كذلك لأن العالي كالجسم مثلا داخل في قوام

(١) (قول الشارح أى الجسم النامي) المناسب أن يقول أى الشجر ، فان النامي داخل في قوام الشجر وجزء منه لتركبه منه ومن الجسم ، فاذا نسب الى الشجر كان مقوما له واذا نسب الى ما يميز عنه وهو الجسم كان مقسما له وأيضا الكلام في المهابا المفردة .

(٢) (قول الشارح الجنس والنوع) المناسب استبدالها بالنوع الاضافى فان الجنس على فرض تأويله بالتوابع الاضافى يستغنى عنه بما بعده وبالعكس ، ولا يشمل الحقيقي الذى هو أسفلها وما تكلف به بعض الكتاب فيعيد ، وتفسيره العالي بالفوقاني ليشمل الانواع المتوسطة وأعلاها ، والسافل التحتاني ليعين أن المراد به هنا الانحصار من غيره ، فيشمل المتوسطات بخلافه فيما مضى فانه نوع الانواع ا هـ موضحه .

ولا عكس ، والمُقَسَّمُ بِالْعَكْسِ .

الرَّابِعُ الْخَاصَّةُ ، وَهُوَ الْخَارِجُ عَنْ الْمَاهِيَةِ الْمَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا .

السافل : أى الجسم النامى وجزء له فيكون العالى مقوما للسافل واذا كان العالى مقوما للسافل كان مقومه أيضا مقوما للسافل لأن مقوم المقوم مقوم ، واذا تقرر هذا فنقول : كل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل (ولا عكس) بالمعنى اللغوي فليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى اذ الموجبة الكلية لا تنعكس كلية نعم تنعكس جزئية فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى (و) انفصل (المقسم بالعكس) أى بعكس الفصل المقوم فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع واذا حصل السافل حصل العالى لا محالة لكون السافل أخص واستلزام وجود الأخص وجود الأعم فتثبت هذه الموجبة الكلية وهى كل فصل يقسم السافل يقسم العالى وقد عرفت أنها لا تنعكس كلية فليس كل فصل يقسم العالى يقسم السافل بل تنعكس جزئية فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل . (الرابع) من الكلّيات (الخاصة ، وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا) وفى العبارة بحث لأن قوله الخارج يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها ليست خارجة عن الماهية ، وبقوله فقط . يخرج العرض العام لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيبنى . فما عدا الخاصة من الكلّيات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليها فيكون قيد قولا عرضيا مستدركا الا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحا وتبعا للقوم لا للاحتراز والاصواب حذفه لأن قوله الخارج مفعول عنه ولعل اثباته سهو وقع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما قال فى تعريفه

الخامسُ العرضُ العامُ ، وهو الخارجُ المقولُ عليها وعلى غيرها .

وكلُّ منهما إن امتنع انفكاكه عن الشيء فلازمٌ بالنظر إلى الماهية أو الوجود : بينٌ يلزمُ تصوُّره من تصوُّر الملزوم أو من تصوُّرهما الجزمُ باللزوم .

(الخامس) من الكليات (العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها) قوله الخارج يخرج غير الخاصة وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لأنها مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ويحتمل أن يستند اخراج النوع والفصل إلى القيد الأخير لكن اسناد اخراجهما إلى الأول أو وفق لخروج الأنواع والأجناس والفصول به مطلقاً (وكل منهما) أي من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم والعرض المفارق وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم إلى أقسام فنقول في التقسيم (ان امتنع انفكاكه) أي انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام (عن الشيء فلازم) اما (بالنظر إلى الماهية) كزوجية للأربعة فانه لازمة لماهية الأربعة (أو) بالنظر إلى (الوجود) كالسواد للحبشى فانه لازم لوجود الحبشى وشخصه لا لماهيته اذ ماهيته الانسان والسواد لا يلزمه ثم اللازم سواء كان لازم الماهية أو لازم الوجود اما (بين) وهو الذي (يلزم تصوُّره من تصوُّر الملزوم) فقط ككون الاثنين ضعف الواحد فانه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوُّره لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأخص المعتبر في الدلالة الاتزامية عند المحققين (أو) يلزم (من تصوُّرها) أي تصور اللازم والملزوم (الجزم) فاعل يلزم المقدر أي اللازم البين يطلق بالاشتراك على ما يلزم تصوُّره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما كالأقسام المتساويين للأربعة فانه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الأقسام

أَوْ غَيْرُ بَيْنٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ؛ وَإِلَّا فَعَرَضٌ مُفَارِقٌ : يَدُومُ أَوْ
يَزُولُ بِسُرْعَةٍ أَوْ بَطْءٍ .

خاتمة

المفهوم الكلي يُسمى كَلْبًا مَنطِقِيًّا ، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيًّا .

لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم وفي كفايته ليكون الالتزام مقبولا باختلاف والمحققون ^(١) على أنه غير كاف والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا (أو غير بين) بالرفع عطف على قوله بين أي اللزوم إما بين وهو ما ذكرنا وأما غير بين (وهو بخلافه) أي بخلاف البين (والا) عطف على قوله ان امتنع انفكاكه أي وإن لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بأن كان جائز الانفكاك عنه (فعرض مفارق) والعرض المفارق إما أن (يدوم) للمعروض كالقمر الدائم (أو يزول) عنه (بسرعة) كحمره الخجل وصفرة الوجل (أو ببطء) كالشباب والشيب . فإن قيل العرض المفارق كيف يدوم فإنه لو كان دائما لم يكن مفارقا . قلت المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان سواء وقت المفارقة بالفعل أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا يتناقى المفارقة بحسب الامكان .

خاتمة

أي هذه خاتمة لمباحث الكلي . إعلم أن للكلي ثلاث اعتبارات أحدها (المفهوم الكلي) و (يسمى كليا منطقيا) وهو مالا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه (و) ثانيها (معروضه) أي ما تعرض السكلية له ، ويسمى كليا (طبيعيا) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر فإن المفهوم هو مالا يمنع نفس

^(١) (قوله والمحققون الخ) سبق لنا في مبحث الدلالات أن التحقيق خلافه وأنه يكفي اللزوم البين بالمعنى الأعم بالاول من اللزوم العرفي المعتبر عند المصنف وغيره من المصنفين فراجع اه مصححه .

والمجموع عقلياً وكذا الأنواع الخمسة ، والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه .

تصوره عن وقوع الشراكة فيه والمعرض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان
والإنسان مثلاً ، ومن المعلوم أن مفهوم السكلى ليس هو بعينه مفهوم الحيوان
ولا جزء له بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره كالإنسان
والناطق مما تعرض له الكلية فى العقل . (ر) ثالثها (المجموع) المركب من
المفهوم والمعرض ويسمى كلياً (عقلياً) فإذا تقرر . هذا فنقول مفهوم السكلى
يسمى كلياً منطقياً لأن المنطق إنما يبحث عنه ومعرضه يسمى كلياً طبيعياً لأنه
طبيعة من الطبائع ، والمجموع المركب منهما يسمى كلياً عقلياً لعدم تحققه إلا فى
العقل (وكذا الأنواع الخمسة) من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة
المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو يسمى جنساً منطقياً ومعرض الجنس أى
ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامى مثلاً يسمى جنساً طبيعياً والمجموع
المركب منهما يسمى جنساً عقلياً وكذا النوع وسائر السكليات الخمس . واعلم أن
الألف واللام فى الأنواع عوض عن المضاف إليه وهو الضمير المائد إلى السكلى
أى وكذا أنواعه الخمسة فالسكلى جنس تحته أنواع وهى السكليات الخمس . فان
قيل إذا كانت السكليات أنواعاً يلزم أن يكون الجنس نوعاً . قلت لا محذور فى
ذلك فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر (والحق وجود) السكلى (الطبيعى)
فى الخارج لا بمعنى الاستقلال . بل (بمعنى وجود أشخاصه) وأفراده فان أفراده
إذا كانت موجودة فى الخارج وهو جزء من الأفراد فيكون موجوداً فى الخارج
تبعا وضمناً ، وأما السكلى المنطقى والعقل فلم يثبت وجودها فى الخارج والنظر
فيه خارج عن الصناعة فلهذا ترك البحث عن وجودها .

فصل في المعرفة وأقسامه

مَعْرِفُ الشَّيْءِ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِقَادَةِ تَصَوُّرِهِ ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ
يَكُونَ مُسَاوِيًا أَجَلِيًّا ، فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعْمِ وَالْأَخْصِ وَالْمُسَاوِيِ
مَعْرِفَةُ وَالْأَخْفَى .

فصل في المعروف وأقسامه

اعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر إما لتحصيل
المجهولات التصورية أو للتصديقية فيكون للمنطق طرفان . تصورات وتصديقات
ولكل منهما مباد ومقاصد فبادئ التصورات الكليات الخمس ومقاصدها
المعرف والقول الشارح والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع
في المقاصد فقال (معرف الشيء ما يقال عليه) أي على الشيء (لإقادة تصوره)
قوله ما يقال عليه جنس شامل للمعرف وغيره وقوله لإقادة تصوره يخرج
ما عداه ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع أنها يقالان على الشيء لإقادة
تصوره لأنه لا يراد بالتصور تصوره بوجه ما والا لجاز أن يكون الأعم والأخص
معرفا لكنه لم يميز كما سيجيء بل المراد تصوره بالكنه كما في الحدة التامة أو بوجه
يميزه عن جميع ما عداه كما في الحدة الغير التامة والرسم والجنس والعرض العام
وان أقادا تصور الشيء بوجه ما لكن لم يفيدا تصوره بالكنه أو بوجه يميزه
عن جميع ما عداه (فيشترط أن يكون) المعروف (مساويا) للمعرف بحيث يصدق
كل منهما على جميع أفراد الآخر وكذا يشترط أن يكون (أجلي) وأوضح من المعروف
وانما اشترط أن يكون مساويا له لأنه لا يتخلو من أن يكون نفس المعروف أو غيره لا سبيل
إلى الأول لأن المعروف معلوم قبل المعروف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون
غير المعروف ثم ذلك الغير لم يميز أن يكون أعم ولا أخص للاستدراك فتعين أن يكون
مساويا أجلي واذا اشترط أن يكون مساويا أجلي (فلا يصح) التعريف (بالأعم والأخص
والمساوي معرفة والاخفى) وانما لم يميز بالأعم لأن المقصود من التعريف إما تصور

والتعريف بالفصل القريب حَدٌّ . وبالنخاصة رَسْمٌ ، فإن كان مع الجنس القريب قَتَامٌ ، وإلا فَنَاقِصٌ ، ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام ،

المعرف بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه والاعم لا يفيد شيئا منهما، وإنما لم يميز بالأخص لأنه أقل وجوداً في العقل وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى، وإنما لم يميز بالمساوي معرفة لأن المعرفة يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرفة وما مساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون أقدم معرفة فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون لتساوي الحركة والسكون معرفة وجهالة فإن من عرف أحدهما عرف الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر ، وإنما لم يميز بالأخفى لأن المساوي لما لم يصح قالاً أخفى بطريق الأولى . (والتعريف بالفصل القريب حد وبالنخاصة رسم فإن كان) الفصل القريب أو النخاصة (مع الجنس القريب قَتَامٌ) إما حدان كان بالجنس والفصل القريبين ، وإما رسم إن كان بالنخاصة والجنس القريب (وإلا) أي وإن لم يكن كل واحد من الفصل والنخاصة مع الجنس القريب بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد (فَنَاقِصٌ) إما حدان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، وإما رسم إن كان بالنخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد فالمعرف أربعة أقسام الأول الحد التام وهو بالفصل والجنس القريبين الثاني الحد الناقص وهو بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد . الثالث الرسم التام وهو بالنخاصة والجنس القريب . الرابع الرسم الناقص وهو بالنخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) فلا يصلح معرفاً لقصوره عن إفادة التعريف ولا جزء معرف لأنه لو كان جزء لكان إما مع النخاصة أو الفصل ولا فائدة في ضمه مع أحدهما فلماذا سقط العرض العام من الاعتبار في التعريفات وإنما ذكر في باب الكلّيات استيفاء الأقسام الكلّي . واعلم أن المتأخرين اعتبروا في التعريف أن يفيد تصور المعرفة بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه فلذلك شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف أصلاً قال التعريف سواء كان تاماً أو ناقصاً لم يميز بالاعم والأخص عندهم وأما

وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعْمَ كَاللَّفْظِيِّ ، وَهُوَ مَا يَقْصَدُ
بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ .

المتقدمون فاعتبروا التصور بالسكنه أو بوجه ماسواء كان مع التصور لوجه يميزه عن
جميع ماعداء أو عن بعض ماعداء والامتنياز عن جميع ماعداء ليس بواجب عندهم فلهذا
جوزوا التعريف بالأعم والأخص لكن خصصوا هذا الجواز لتعريف الناقص دون
التام كما قال (وقد أجيز في) التعريف (الناقص أن يكون أعم) من المعروف وهذا إشارة
إلى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين. فان قيل كأجيز في التعريف الناقص
كون المعروف أعم كذلك أجيز أن يكون أخص فلم تركه المصنف. قلت^(١) لان قرب
الأخص إلى المعروف أكثر من قرب الأعم فاذا جوزوا التعريف بالأعم فتجوز الأخص
بطريق الأولى فلهذا لم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم واختصاراً في العبارة وهذا كما قال
في تعداد ما لا يقع معرفاً فلا يصح بالأعم والأخص والمساوي معرفة والأخص فترك
المباين مع أنه لا يقع معرفاً أيضاً وإنما تركه بناء على أن التعريف للمميز بالأعم فالمباين
بطريق الأولى لأنه في غاية البعد عن المعروف. والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص
لم يحجز عند المتأخرين مطلقاً أي في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يحجز في
التعريف التام أيضاً وأما في الناقص فجائز (كاللفظي) أي كالتعريف اللفظي فإنه
يمجوز أيضاً بالأعم والأخص (وهو) أي التعريف اللفظي (ما يقصد به تفسير مدلول
اللفظ) بأن لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك
المعنى كقولنا الغضنفر الأسد والعقار الحمر وليس هذا تعريفاً حقيقياً يراد به إفادة

(١) (قول الشارح قلت الخ) حاصله أنه يلزم من جواز التعريف بالأعم جواز
بالأخص لانه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس وهو لا يدفع الايراد اذ دلالة
الالتزام مبهورة في البيان ، وإذا لم يكف فيما مضى بالمساوي معرفة عن الأخص مع
كونه أولى منه كما لا يخفى اهـ مصححه .

المقصد الثاني في التصديقات

القَضِيَّةُ قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ ،

تصور غير حاصل إنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت إليه ؛ يعلم أنه موضوع بأزائه وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا .

المقصد الثاني في التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها أيضا مبادئ ومقاصد فبأدبها القضايا وأقسامها وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها فلهمذا قدم القضايا وقال في تعريفها (القضية قول يحتمل الصدق والكذب) فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم للعقل المركب جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييدية والانشائية والخبرية المشكوكة وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها . فان قيل الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب فتكون داخلة في التعريف . قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم والمشكوكة عارية عنه كما عرفت ^(١) في صدر الكتاب فتكون خارجة واعلم

(١) (قول الشارح كما عرفت الخ) أى من أن الحكم هو اذعان النسبة والشاك لا اذعان عنده فلاحكم عنده . اعلم أن القضية مرادفة للخبر ، وقد عرفوها بأنها قول يحتمل الخ ، وقيد الحيثية ملاحظ في التعريف : أى من حيث هو بقطع النظر عن قائله فيدخل فيه الخبر المقطوع بصدقه والمقطوع بكذبه وخبر الشاك قطعاً ، فمن الذى قال بخروجه عن المعرف حتى يخرج من التعريف ، ومن الذى قال ان الخبر يعتمد الحكم بمعنى اذعان النسبة الذى هو وصف المدرك مع انا نقطع بدخول خبر الكاذب فكيف بخبر الشاك ؟ . وفي الحقيقة أن الشارح ذهل عما مضى وعما هنا من اعتبار قيد الحيثية ، بقرره عالم يعلم على أنه علم انه مصححه .

فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ يَنْبُتُ شَيْءٌ لِّشَيْءٍ أَوْ تَنْفِيهِ عَنْهُ فَحَمَلِيَّةٌ .
مَوْجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ ، وَيُسَمَّى الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا ، وَالْمُحْكُومُ بِهِ
مَحْمُولًا ، وَالذَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ رَابِطَةٌ ،

أَنْ اِطْلَاقَ الْخَبَرِ عَلَى الْمَشْكُوكِ لَيْسَ بِالْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ
وَالْمَشْكُوكَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ بِالْمَجَازِ إِمَّا بِاعْتِبَارِ أَنْ صُورَتُهُ صُورَةُ الْخَبَرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ
اشْتِمَالِهِ عَلَى أَكْثَرِ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ ثُمَّ الْقَضِيَّةُ إِمَّا حَمَلِيَّةٌ أَوْ شَرْطِيَّةٌ كَمَا قَالَ (فَإِنْ كَانَ
الْحُكْمُ) فِيهَا (يَنْبُتُ شَيْءٌ لِّشَيْءٍ) كَقَوْلِنَا الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ وَالْحَيَوَانُ النَّاطِقُ
يَنْتَقِلُ بِنَقْلِ قَدَمَيْهِ وَزَيْدٌ عَالَمٌ يَنْقُضُهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالَمٍ (أَوْ نَفِيهِ) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى
قَوْلِهِ يَنْبُتُ شَيْءٌ أَيْ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ يَنْبُتُ شَيْءٌ لِّشَيْءٍ كَمَا مَرَّ أَوْ يَنْفِي شَيْءٌ
(عَنْهُ) أَيْ عَنْ شَيْءٍ كَقَوْلِنَا لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِمَجَرٍّ (فَحَمَلِيَّةٌ) أَيْ ذَا الْقَضِيَّةِ
حَمَلِيَّةٌ وَهِيَ إِمَّا (مَوْجِبَةٌ) إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالثَّبُوتِ الْمَذْكُورِ (وَ) إِمَّا (سَالِبَةٌ) إِنْ
حُكِمَ فِيهَا بِالنَّفْيِ الْمَذْكُورِ ، ثُمَّ الْحَمَلِيَّةُ لَا يَدُلُّهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورَ : الْأَوَّلُ الْمُحْكُومُ
عَلَيْهِ (وَيُسَمَّى الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا ^(١)) لِأَنَّهُ وَضِعَ لِيَحْمَلَ عَلَيْهِ . الثَّانِي .
الْمُحْكُومُ بِهِ (وَ) يُسَمَّى (الْمُحْكُومُ بِهِ مَحْمُولًا) لِحَمْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ . الثَّالِثُ النَّسْبَةُ
الْحَكْمِيَّةُ يَنْبَغِي وَبِهَا تَرْقِيبُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ وَكَأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ وَبِهِ أَنْ
يَعْبَرُ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ كَذَلِكَ مِنْ حَقِّ النَّسْبَةِ الْحَكْمِيَّةِ أَنْ يَعْبَرُ عَنْهَا بِلَفْظٍ دَالٍّ عَلَيْهَا .
(وَ) ذَلِكَ اللَّفْظُ (الدَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ) يُسَمَّى (رَابِطَةً) لِذَلَالَتِهَا عَلَى النَّسْبَةِ الرَّابِطَةُ
تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ ثُمَّ الرَّابِطَةُ أَدَاةٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى النَّسْبَةِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ
مُسْتَقِلَّةٍ لِتَوْقُفِهَا عَلَى الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ وَبِهِ وَالذَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْغَيْرِ الْمُسْتَقِلِّ يَكُونُ أَدَاةً
قَالَ رَابِطَةُ أَدَاةٌ لِكُنْهَاقِ تَكُونُ فِي إِقَالِبِ الْأَسْمِ كَهُوَ فِي زَيْدٍ هُوَ عَالَمٌ وَقَدْ
تَكُونُ فِي قَالِبِ الْكَلِمَةِ كَكَانَ فِي زَيْدٍ كَانَ قَائِمًا ، وَمِنْ هُنَا يَعْلَمُ أَنَّ لَفْظَهُ هُوَ

(١) (قَوْلُهُ الْمَصْنُفُ وَالْمَوْضُوعُ الْخ) التَّقْسِيمُ السَّابِقُ لِلْقَضِيَّةِ بِاعْتِبَارِ نَسْبَتِهَا وَهَذِهِ
بِاعْتِبَارِ مَوْضُوعِهَا .

وقد استُعيرَ لها هُـرَ ، وإلا فشرطية^١ ، ويُسمى الجزء الأولُ
مُقدِّماً والثاني تالياً .

والموضوعُ إن كان مُشخصاً سُميت القضيةُ مخصصةً ، وإن
كان نفس الحقيقة فطبيعية^٢ ،

وكان ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولهذا قال (وقد استعير لها) أي
لِلرابط (هو) مفعول مالم يسم فاعله لقوله استعير أي قد استعير للرابطة لفظة هو كما
في المثال المذكور . واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة هو وكان بل كل ما يدل على
الربط فهو رابطة كحركة الكسر في نحو زيد يدبر وأست في نحو زيد قائم أست وغيرهما
بما يدل على الربط (وإلا) أي وإن لم يكن الحكم في القضية بالثبوت والنفي
المذكورين (شرطية) أي فالقضية شرطية فالجملية هي التي حكم فيها بثبوت شيء
لشيء أو بنفي شيء عن شيء والشرطية هي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء
من أن الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت
متصلة وبتناقٍ نسبتين أولاً تنافيهما إن كانت منفصلة (ويسمى الجزء الأول)
من الشرطية (مقدماً) لتقديمه في الذكر (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تالياً)
لكونه تابعاً للاول من التلو بمعنى التبع (والموضوع^٣) في الجملة (إن كان مشخصاً)
بأن يكون جزئياً حقيقياً نحو زيد عالم زيد ليس بمحجر (سميت القضية مخصصةً)
وشخصية (وإن كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بأن لا يراد منه الا افراد نحو الحيوان
جنس والا انسان نوع (فطبيعية) أي فالقضية طبيعية لان الحكم بالجنسية والنوعية ليس
على افراد الحيوان والا انسان بل على نفس حقيقتهم وطبيعتهم اسم القضايا الطبيعية غير
معتبرة في العلوم قل هذا تركها الشيخ الرئيس في الشفاء حيث ثلث القسمه وحصرها
في الشخصية والمحصورة والمهمل (وإلا) أي وإن لم يكن الموضوع جزئياً حقيقياً ولا نفس
^(١) (قول المصنف والموضوع الخ) التقسيم السابق للقضية باعتبار نسبتها وهذا
باعتبار موضوعها .

والا فان بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ كُلاًّ أَوْ بَعْضًا فَمَحْصُورَةٌ :
كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَمَا بِهِ الْيَتَانُ سُوراً، وَالْأَقْمُ هَمَلَةٌ، وَتُلَازِمُ
الْجُزْئِيَّةَ.

الحقيقة بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة فلا يخلو من أن يبين في هذه القضية كمية
أفراد الموضوع أى كليها وجزئيتها أو لا يبين (فان بين) فيها (كمية أفراد كلاً
أو بعضاً فمحصورة) أى فالتقضية محصورة بحصر أفراد الموضوع وهى إما (كلية) لأن
بين فيها كمية الأفراد كلاً نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يمحور
(أو جزئية) ان بين كمية الأفراد بعضاً نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض
الحيوان بانسان وكل واحد من الكلية والجزئية اما موجبة أو سالبة فالمحصورات
أربع (وما) أى اللفظ الذى يحصل (به البيان) أى بيان كمية الأفراد كلفظة الكل
والبعض فى الموجبة الكلية والجزئية ولفظ لا شئ وليس بعض فى السالبة الكلية
والجزئية يسمى (سوراً) لأن اللفظ الذى بين به كمية الأفراد يحصر الأفراد
ويحيط بها كما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط بها (والا) أى وان لم يبين فيها
كمية الأفراد كلاً ولا بعضاً نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (فهملة)
أى فالتقضية هملة لاهمال بيان كمية الأفراد فيها (و) المهملة (تلازم الجزئية) فانه
إذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الانسان كاتب لا محالة وبالعكس فهما متلازمان
واعلم أن الموجبة الحلية تستدعى وجود الموضوع ، ثم الحكم اما أن يكون على
كل أفراد الموضوع الحقيقة فى الخارج الموجودة فيه وهى القضية الخارجية
كما قولنا كل « ج ب »^(١) على معنى أن كل ما يصدق عليه « ج » فى الخارج فهو

^(١) (قول الشارح كل ج ب الخ) اعلم ان المقصود من الموضوع وقت الحكم
عليه أفراد ومن المحمول مفهومه وهذه الأفراد معنونة بعنوانين عنوان الموضوع
الصادق عليها ويقال له عقد الوضع وعنوان المحمول الصادق عليها أيضاً ويقال له عقد
الحل فنقولنا كل انسان حيوان الموضوع هو أفراد الانسان كزيد وعمر والحمل هذه الأفراد
معنونة بعنوان الموضوع أى الاتصاف بالانسانية وبمعنوان المحمول أى الاتصاف

ولابد في الموجبة من وجود الموضوع مُحَقَّقًا وهي الخارجية أو

«ب» في الخارج وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كل «ج ب» على معنى أن كل ما لو وجد كان «ج» فهو بحيث لو وجد كانت «ب» فالحكم ليس على أفراد «ج» الموجودة في الخارج بل على أفراد المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ثم إن لم يكن أفراد «ج» موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود كقولنا كل عتقاء طائر وإن كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصوراً على أفراد الموجودة في الخارج بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل إنسان حيوان وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الأفراد الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فإن أفراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم إمكان التقدير لكنها موجودة في الذهن ، وإلى كل ما ذكرنا مفصلاً أشار بجملة لقوله (ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع) إما (محققاً وهي الخارجية أو

— بالحيوانية فإن كانت الأفراد المبنونة موجودة في الخارج ولم يشذ منها فرد فهي الخارجية لوجود أفرادها في الخارج كهذا المثال وإن لم تكن موجودة في الخارج بهذه المثابة فاما أن تكون مقدرة الوجود لجميع الأفراد أن لم يوجد فرد منها في الخارج نحو كل عتقاء طائر أو لبعضها أن وجد منها البعض نحو كل إنسان حيوان وهي الحقيقة لتحقيق أفرادها فيها بالقوة أو بالفعل وأما أن تكون مستحيلة الوجود في الخارج نحو شريك الباري معدوم والتقيضان لا يجتمعان وهي الذهنية لوجود موضوعها ذهناً إذ ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع ووجوده فلذا تعين في الموجبة وجود موضوعها بجميع أقسامها هذا أيضاً كلامه اهـ مصححه .

مُقَدَّرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ ، أَوْ ذِهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ .

وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ جُزْءٍ فَيُسمى مَعْدُولًا

مُقَدَّرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ ، أَوْ ذِهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ) واعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضاً فى الذهن من حيث إن السلب حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه لكن إنما يستبر هذا الوجود حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلاً وذلك الوجود الذهنى الذى يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فإن الوجود الثانى إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائماً فداًئماً وان ساعة فساعة وان خارجاً فخارجاً وان ذهناً فذهناً . وأما الوجود الأول الذى يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذى تتشارك الموجبة والسالبة فى اقتضائه لكن صدق للموجبه يتوقف على الوجود الثانى بخلاف السالبة تأمل (وقد يجعل حرف السلب) كلفظة لا وغير وليس (جزءاً من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءاً منه (معدولاً) القضية معدولة موجبة أو سالبة كقولنا ألالأى جماد والجماد لا عالم ولا شأء من اللأى عالم أو من العالم بلاأى وقد لا يكون حرف السلب جزءاً لا من المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محصلة ان كانت موجبه وبسيطة ان كانت سالبة واعلم . أن نسبة المحمول الى الموضوع إيجابيه كانت أو سلبيه اذا نسبت الى نفس الأمر إما أن تكون مكيفه بكيفية الضرورة أو اللاضرورة وإما أن تكون مكيفه بكيفية الدوام أو اللادوام الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا الى نسبتها فى الواقع وجدناها ضرورية واذا قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها للضرورة فالضرورة واللاضرورة فى المثالين هى كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة فى نفس الأمر قد لا يصرأ بها لا لفظاً ولا ملاحظة

وقد يصرح بكيفية النسبة فتوجهه^١، وما به البيان جهة^٢،
فإن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فتضروية^٣
مطلقة، أو ما دام وصفه فتشروطة عامة^٤.

وتخرج عن كونها موجهة وقد يصرح بها إما لفظاً أو ملاحظة كما قال (وقد يصرح
بكيفية النسبة فوجهة) أي بالقضية موجهة (وما) أي الذي يحصل (به البيان)
أي بيان الكيفية كالضرورة واللاضرورة في المثالين المذكورين (جهة) للقضية
فإن كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللاضرورة وإن كانت مقولة
فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفية بكيفية كذا، ثم القضايا الموجهة التي يبحث
عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر منها بسيطة وهي التي يكون معناها
إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها مركبة وهي التي معناها مركب من إيجاب وسلب
أما البسائط فثان كما أشار إلى تعدادها وتريفها بقوله (فإن كان الحكم) في القضية
(بضرورة النسبة الإيجابية) أو السلبية (ما دام ذات الموضوع) موجودة (تضروية
مطلقة) إنما سميت ضرورة لاشتغالها على الضرورة وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها
غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان فالضرورة ولا شيء من
الإنسان يحجر بالضرورة فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ضروري
مادام ذات الإنسان موجودة (أو مادام وصفه) عطف على قوله مادام ذات الموضوع
أي إن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً أي
بشرط وصف الموضوع (فتشروطة عامة) كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الأصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن الأصابع مادام كاتباً
فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً مادام ذاته موجودة
بل ضروري بشرط الوصف وهو الكتابة واعلم^(١) أن ما صدق عليه الموضوع من

(١) (قول الشارح واعلم الخ) عبارة الشارح فيها خفاء أوجب ارتباك الحواشي
في فهمها بتقدير مضافات أو اعتبار مجازات ونحن نكشف عنها النقاب بتقديم مقدمة -

الأفراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوائى قد يكون عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية أفراده وقد يكون جزءا له ان كان عنوانا للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة أو المرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشى خارج عن ذات الموضوع أى أفراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلى بين الوصف والذات فليتأمل وانما سميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف وطامة لكونها أعم من المشروطة انحصار التي ستعرفها

ـ فنقول : القضية لها طرفان . الموضوع والمحمول ولكل منهما أفراد ووصف عنوائى ينطبق عليها انطباق الكلى على جزئياته ، مدلول هذا العنوان هو المفهوم لكل منهما . فالأقسام أربعة : .أفراد الموضوع ومفهومه وأفراد المحمول ومفهومه مثلا كل انسان حيوان الموضوع فيها وهو (انسان) له أفراد كزيد وبكر الخ . وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو انسان ومفهومه حيوان ناطق والمحمول فيها وهو حيوان له أفراد كإنسان وفرس الخ ، وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو حيوان ومفهومه جسم نامى الخ ، ولا يصح وقت الحمل إرادة المفهوم من الموضوع سواء أريد مفهوم المحمول أيضاً أو أريد أفراده لأن القضية تكون طبيعية وهى مهمة في العلوم كما لا يصح أن يراد به وبالمحمول أفرادهما لما يلزم عليه من حمل الشيء ومباينه على نفسه ان كان المحمول أعم كالمثال المذكور أو حمله على نفسه ان كان مساوياً نحو كل انسان متكلم فتعين القسم الرابع وهو أن يراد بالموضوع أفراده وبالمحمول مفهومه اذا علمت ذلك فاعلم أن الوصف العنوائى للموضوع ينقسم باعتبار مفهومه ثلاثة أقسام : الأول أنه يكون نوعا ان كان تمام ماهية الأفراد نحو كل انسان حيوان الثانى أن يكون جزءا من ماهية أفراده على انه جنس ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل حيوان حساس أو فصل ان كانت متفقة الحقيقة نحو كل ناطق انسان . الثالث : ان يكون خارجا عن ماهية الأفراد على أنه خاصة ان كانت أفراده متفقة الحقيقة نحو كل ضاحك متعجب أو عرض عام ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل ماش حيوان . والداعى لهذا كله قول المتن مادام ذات الموضوع وقوله مادام وصفه فانه فى الأول ليس للوصف العنوائى دخل فى ضرورة النسبة وفى الثانى له دخل اهـ .

في المركبات وقد قال المشروطة العامة على التقضيه التي حكم فيها بضرورة النسبه في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبه صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا بالضرورة كل كاتب انسان ما دام كاتباً فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع فان ثبوت الانسانيه لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات وصفه بالكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبه فلا يخلو اما أن يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات أو لا يكون فان كان ضرورياً في وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخفض مظلم ما دام منخفضاً سواء أريد بشرط كونه منخفضاً أو بلا اعتبار الاشتراط ، أما صدق المشروطة بالمعنى الاول فلأن ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع أي القمر بشرط وصفه وهو الانخفاض وأما صدقها بالمعنى الثاني فلأن ثبوت الاظلام ضروري للقمر في جميع أوقات وصفه أي الانخفاض وان لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أي أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضرورياً له في جميع أوقات الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضرورياً لذات الموضوع مطلقاً فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني واعلم^(١) أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لأن قوله ما دام

(١) (قول الشارح واعلم الخ) قد علمت ما فيه وأنه يتعين حمل كلام المصنف على المعنى الثاني ويجعل المعنى الاول مقابلاً له تطلق عليه المشروطة العامة أيضاً بطريق الاشتراك اللفظي .

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوْقِيَّةً مُطْلَقَةً، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةً مُطْلَقَةً أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ قَدَائِمَةً مُطْلَقَةً.

وصفه يحتمل أن يراد به بشرط الوصف فتكون مشروطه بالمعنى الأول، ويحتمل أن يراد به ما دام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثاني. (أوفي وقت معين) عطف على قوله ما دام ذات الموضوع أي إن كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين (فوقية مطلقة) كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع. فإن ثبوت الانخفاض للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين أي وقت الحيلولة والتربع وإنما سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالدوام أو بالضرورة ولهذا إذا قيدت بالدوام حذف الإطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجيء في المركبات (أو غير معين) عطف على قوله معين أي إن كان الحكم بضرورة النسبة في وقت غير معين (فمنتشرة مطلقة) كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما وبالضرورة لا شيء من الإنسان يمتنفس في وقت ما. فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ضروري في وقت غير معين وإنما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشرة في الأوقات ومطلقة لما ذكرنا في الوقتية المطلقة (أو بدوامها) عطف على قوله بضرورة النسبة أي إن كان الحكم فيها بدوام النسبة (ما دام الذات) أي ما دام ذات الموضوع موجودة: (قدائمة مطلقة) وإنما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام، وإنما سميت مطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان دائماً ولا شيء من الإنسان يحجر دائماً فإن الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس. أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة أما الثاني فلأن ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ يثبت

أو ما دام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها فالمطلقة العامة ،
أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة .

الدوام لا الضرورة (أو ما دام الوصف) عطف على قوله ما دام الذات أي ان
كان الحكم بدوام النسبه ما دام وصف الموضوع موجودا (فعرفيه عامة)
ومثالها ايجابا وسلبا ما عرف في المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الداعية
والضرورية وإنما سميت عرفيه لأنك اذا قلت لا شيء من النائم بمسئقظ ولم
تذكر ما دام نائما يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما بل
ما دام نائما فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذاً من العرف نسبت اليه وعامة
لأنها أعم من العرفيه الخاصة التي ستجىء في المركبات (أو بفعليتها) عطف على
قوله بضرورة النسبة أي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبه ولا بدوامها بل يكون
الحكم بفعليتها (فالمطلقة العامة) كقولنا كل إنسان يتنفس بالاطلاق العام
ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه
عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل أي المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب
عنه في الجملة وإنما سميت مطلقة لان القضية اذا أطلقت من غير تقييد باللدوام
أو باللاضرورة يفهم منها فعليته النسبه ، فسميت القضية التي حكم فيها بفعلية
النسبه مطلقة تسمية للسلول باسم الدال وعامة لأنها أعم من الوجوديه اللاداعية
والوجودية اللاضرورية كما ستعرفه في المركبات (أو بعدم ضرورة خلافها) أي
ان لم يكن الحكم بضرورة النسبه ولا بدوامها ولا بفعليتها بل يكون الحكم بعدم
ضرورة خلاف النسبه (فالممكنة العامة) كقولنا كل نار حارة بالامكان العام
فحكم فيها بعدم ضرورة السلب اذا سلب خلاف النسبه ولو لم يكن ^(١) عدم ضرورة

(١) (قول الشارح لو لم يكن النخ) قياس استثنائي حذف منه الاستثنائية .
والمقصود به اثبات المطلوب ، وهو عدم ضرورة السلب في امكان الايجاب ، وعدم
ضرورة الايجاب في امكان السلب بابطال نقيضة وتركيبه في الاول ، هكذا لو لم

فَهَذِهِ بَسَائِطٌ .

وَقَدْ تُقَيِّدُ الْعَامَّتَانِ وَالْوَقَّتَيْنِ الْمُعْلَقَتَانِ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِي
فَتُسَمَّى

السلب لم يكن الايجاب ممكنا و كقولنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام
فحكم فيها بعدم ضرورة الايجاب إذ الايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم
ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار
ليس بضروري ومعنى السالبة أن ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وسميت
ممكنة لاشتمالها على معنى الامكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي
ستعرفها في المركبات (فهذه) القضايا المذكورة (بسائط) لأن معناها اما ايجاب فقط
أو سلب فقط ، وأما المركبات فبمعناها بينها البسائط المذكورة لكن مع تقييدها
باللادوام الذاتي أو اللا ضرورة الذاتية كما قال (وقد تقييد) المشروطة والعرفية .
(العامتان و) تقييد (الوقتان) أي الوقتيه والمنتشرة (المطلقتان باللادوام الذاتي) .
أي قد تقييد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة باللادوام الذاتي (فتسمى) المشروطة

يصدق عدم ضرورة السلب لصدق تقييده وهو ضرورة السلب ، لكن التالي باطل ،
فيطل المقدم وهو نفي عدم ضرورة السلب فيثبت تقييده وهو عدم ضرورة السلب
وهو المطلوب ، اما الملازمة فظاهرة ، واما بطلان التالي فلان ضرورة السلب تقتضي
استحالة الايجاب ، والفرض انه ممكن . وفي الثاني ، هكذا لو لم يصدق عدم ضرورة
الايجاب لصدق تقييده وهو ضرورة الايجاب ، لكن التالي باطل فيطل المقدم .
وهو نفي عدم ضرورة الايجاب فيثبت تقييده وهو عدم ضرورة الايجاب وهو
المطلوب ، اما الملازمة فظاهرة ، واما بطلان التالي فلان ضرورة الايجاب تقتضي
استحالة السلب والفرض انه ممكن . واعلم ان النسبة بين الممكنة العامة والموجبات
السابقة العموم المطلق وهي أعجمها فتجتمع في كل انسان حيوان اما بالضرورة بأقسامها
الاربعة أو بالدوام بقسميه أو بالفعل أو بالامكان وتنفرد الممكنة العامة في كل
إنسان بمشي على اربع بالامكان العام فقط اه مصححه .

المَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ ، والعُرْفِيَّةُ الْخَاصَّةُ ، والوَقْتِيَّةُ
والمُنْتَشِرَةُ ،

العامَّة المقيدة باللادوام (المشروطة الخاصة) منصوب على أنه مفعول تسمى (د) تسمى
العرفية العامة المقيدة باللادوام (العرفية الخاصة) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به (الوقتية) و
تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من مشروطة عامة موجبة
وهي الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة وهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع
إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة أي كقولنا
لا شيء من الكتابات بمتحرك الاصابع بالفعل وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الكتابات بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من سالبة
مشروطة عامة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لان
سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الايجاب محققاً في الجملة وهو
معنى الموجبة المطلقة العامة أي كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن
هنا ^(١) تبين أن الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء
الاول وسلبه فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وإن كانت سالبة
كانت سالبة والجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف أي الايجاب والسلب
وموافق له في الكم أي الكلية والجزئية وسيجيء لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفية
الخاصة ايجاباً وسلباً مأمراً في المشروطة الخاصة وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة
العامة التي هي مفهوم اللادوام كما عرفت وإننا قيد اللادوام فيهما بالذات لان
المشروطة الخاصة على ما عرفت هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام والعرفية الخاصة

(١) (قول الشارح ومن هنا الخ) يريد أن المشروطة الخاصة مركبة من قضيتين
موجبة وسالبة ، ولا يصح أن توصف بهما معا بل توصف بالصدر فقط موجبا
وسالبا لظهور الكيف فيه ، وأما الجزء الثاني وهو اللادوام فالسلب أو الايجاب
فيه بالضرورة وكذا يقال في البقية اهـ مصححه .

هي العرفية العامة المقيدة به أيضاً ويمتنع تقييداً المشروطه والعرفية العامة من اللادوام الوصفى إذ في كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف أما العرفية العامة فظاهر وأما المشروطه العامة فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواماً بحسب الوصف لا محالة والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللا دوام الوصفى بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلا بد أن يقيد باللا دوام الذاتي ويكون الحكم حيثئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيداً باللا دوام بحسب الذات وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطه والعرفية العامتين اللتين عرفتهما في البسائط إذ كلما^(١) وجدان الخاصتان وجد العامتان ولا عكس وأما الوقتية فهي إن كانت موجبه كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبتها من موجبه وقتية مطلقة هي الجزء الأول وسالبه مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبه كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع لا دائماً فتركيبتها من سالبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول وموجبه مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام فالوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام بحسب الذات والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات وتركيبها من موجبه منتشرة مطلقة هي الجزء الأول وسالبه مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام إن كانت موجبه ومن سالبه منتشرة ومطلقة وموجبه مطلقة عامة هي مفهوم

(١) (قول الشارح إذ كلما الخ) أي لأنهما مركبتان من العامتين ومن اللادوام الذاتي ، ويستحيل وجود المركب بدون وجود جزئه المقوم له وقوله ولا عكس أي ليس كلما وجدت العامتان وجدت الخاصتان لجواز عدم تقييدهما باللا دوام ، فالعامتان أعم مطلقاً من الخاصتين وكذا يقال في البقية ، فكل ما لم يقيد باللا دوام أو باللا ضرورة أعم مطلقاً عما قيد بهما إذ المقيد كل وغير المقيد جزء ، ويستحيل وجود الكل بدون جزئه بخلاف العكس فالمقيد منها كالإنسان المركب من حيوان وغيره يستحيل وجوده بدون هذا الجزء ، والمطلق كالحيوان يوجد بدون الإنسان اه مصححة .

وَقَدْ تُقَيَّدُ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّا ضَرُورَةَ الذَّاتِيَّةِ فَتُسَمَّى
الْجُودِيَّةَ اللَّاضَرُورِيَّةَ ، أَوْ بِاللَّا دَوَامِ الذَّاتِي ، وَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ
اللَّا دَائِمَةَ ، وَقَدْ تُقَيَّدُ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ

اللادوام إن كانت سالبه ومثالها إيجاباً قولنا بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً وسلباً قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائماً (وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية) وهي إن كانت موجبه كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبه مطلقة عامه هي الجزء الأول وسالبه ممكنه عامه هي مفهوم اللاضرورة لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة الإيجاب. وهي السالبة الممكنة العامة أي كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان انعام وإن كانت سالبه كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة. فتركيبها من سالبه مطلقة عامه هي الجزء الأول وموجبه ممكنه عامه هي مفهوم اللاضرورة لأن السلب إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبه الممكنة العامة أي كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام. واعلم أن تقيد المطلقة العامة وإن صح باللاضرورة الوصفية إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلهذا قيد اللاضرورة بالذاتية (أو بالادوام الذاتي) عطف على قوله باللاضرورة أي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة وتسمى الوجودية اللاضرورية كما عرفت. وقد تكون مقيدة بالادوام (وتسمى الوجودية اللادائمة) كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائماً وتركيبها من مطلقتين عامتين إذ الجزء الأول مطلقة عامه. والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقه عامه فتكون مركبة من مطلقتين عامتين لكن احدهما موجبة والاخرى سالبه فان الجزء الأول ان كان موجبا يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد تقيد الممكنة العامة) أي الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بلا ضرورة الجانب الخالف للنسبة.

بلا ضرورة الجانب الموافق أيضا ، وتسمى الممكنة الخاصة ، وهذه مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللا ضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكميتة لما قيد بهما .

قد قيد (بلا ضرورة الجانب الموافق) للنسبة (أيضا) حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين (وتسمى) حينئذ (الممكنة الخاصة) كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في الموجبه والسالبه أن ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بلا ضرورة الجانبين أى السلب والايجاب وتركيبها من ممكنين حامين إحداهما موجبه والاخرى سالبه لكن لافرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة الايجابيه فوجبه أو بالعبارة السلبيه فسالبه (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات لان اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللا ضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكميه لما قيد بهما) فقوله مخالفتي الكيفية موافقتي الكميه صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن السلب والايجاب والكميه عبارة عن الكليه والجزئيه وقوله لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافق وما عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضمير المثنى في بهما عائد على الدوام واللا ضرورة . وحاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة مركبات لكونها مقيدة باللا دوام واللا ضرورة واللا دوام إشارة إلى مطلقة عامة واللا ضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيف موافقتين لها بحسب الكم فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات لاشتغال معناها حل ايجاب وتطلب .

فصل فى أقسام الشرطية

الشرطية متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير
أخرى أو نفيها : لزومية إن كان ذلك لعلاقة ، وإلا
فاتفائية .

فصل فى أقسام الشرطية

والشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة وكل واحدة منها تنقسم الى أقسام كما
قال (الشرطية) إما (متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير) نسبة
(أخرى) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بثبوت
نسبه هي وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهي طلوع الشمس وهذه هي المتصلة
الموجبة (نفيها) عطف على قوله بثبوت نسبة أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت
نسبه على تقدير أخرى وهي الموجبة أو بنى نسبة على تقدير أخرى وهي المتصلة
السالبة . واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين
اللسيتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال فالقضية السالبة هي التى
حكم فيها يسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم فيه باتصال السلب موجه
لأسالبه فإذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبه لأن
الحكم فيها يسلب الاتصال وإذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل
موجودا كانت موجبه لأن الحكم فيها باتصال السلب . ثم المتصلة سواء
كانت موجبه أو سالبة اما (لزومية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه
(لعلاقة) بين المقدم والتالى كالتالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو
سلبه فيهما ليس لمجرد اتفاق المقدم والتالى فى الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب
ذلك والمراد بالعلاقة ما يسببه يستلزم المقدم التالى (وإلا و) ان لم يكن الحكم
بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون لمجرد اتفاق المقدم والتالى (فاتفائية) كقولنا

وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي نِسْبَتَيْنِ أَوْ لَا تَنَافِيَهُمَا: صِدْقًا وَكَذِبًا، وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ صِدْقًا فَقَطْ قَائِمَةٌ الْجَمْعُ، أَوْ كِذِبًا فَقَطْ.

ان كان الانسان ناطقا بالحمار ناهق في الموجه فانه حكم فيها بالاتصال لكن لالعلاقة إذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لانهما وجدا كذلك ، وكقولنا للأسود الا كاتب ليس البتة اذا كان هذا أسود فهو كاتب في السالبة فالاتفاقية الموجهة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق، وكذا اللزومية الموجهة حكم فيها بثبوت اللزوم والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم (ومنفصلة) بالرفع عطف على قوله : منفصلة أي الشرطية اما منفصلة إن حكم فيها بثبوت نسبه أو نفيها على تقدير أخرى كما مر واما منفصلة (ان حكم فيها بتنافي نسبتين أو لا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية) فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معا وهي إما موجهة أو سالبة ، فالموجهة هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد اما زوج أو فرد فان زوجية العدد وفرديته متنافيان في الصدق والكذب أي لا يصدقان ولا يكذبان ، والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافى نسبتين في الصدق والكذب كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فانهما يصدقان ويكذبان ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا (أو صدقا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أي ان كان الحكم بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق فقط (فائنة الجمع) وهي أيضا إما موجهة أو سالبة فالموجهة هي التي حكم فيها بتنافي الجزأين في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر وإما حجر فانهما لا يصدقان ولكن يكذبان بأن يكون انسانا والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافى الجزأين في الصدق فقط كقولنا ليس اما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو لا حجراً فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجراً وحجراً معا (أو كذبا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أي وان حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الكذب فقط

فَمَانَعَةُ الْخُلُوِّ، وَكُلُّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِ الْجُزْأَيْنِ،
وَالَا فَاتِّفَاقِيَّةٌ.

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمَقْدَمِ
فَكَلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضِيَّةٌ.

(فمانعة الخلو) وهي اما موجهة أو سالبة فالوجهة كقولنا زيد لما أن يكون في
البحر أولا يفرق حكم فيها بتنافي الجزأين في الكذب لأن السكون في البحر مع
عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والاولى لفرق في البر والبالبة كقولنا ليس
إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا حكم فيها بعدم تنافي الجزأين
في الكذب والا لكان شجرا وحجرا معا فالمنفصلة ثلاثة أقسام حقيقية وممانعة
الجمع وممانعة الخلو (وكل منهما) أي من أقسام المنفصلة (عتادية ان كان التنافي
بين الجزأين (لذات الجزأين) كالتنافي بين الزوج والفرد والشجر والحجر
وكون زيد في البحر أولا يفرق فانه لذاتهما لا لجرد اتفاقهما فامتادية ما حكم
فيها بالتنافي لذات الجزأين أي حكم بأن مفهوم أحدهما متناف لمفهوم الآخر
(والا) أي وان لم يكن التنافي لذات الجزأين (فاتفاقية) فهي التي حكم فيها
للاذات الجزأين بل لجرد أن اتفق في الواقع أن يكون بينهما منافاة وان لم يقتض
أن يكون مفهوم أحدهما متنافيا لمفهوم الآخر كقولنا للأسود اللا كاتب اما أن
يكون هذا أسود أو كاتباً فانه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب لكن اتفق
تحقق السواد واتقاء الكتابة فلا يصدقان لا اتقاء الكتابه ولا يكذبان لوجود
السواد هذا في الحقيقة وأما ممانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا
المثال (ثم الحكم) باللزوم والامتداد وغيرها (في الشرطية) المتصلة أو المنفصلة
(ان كان على جميع التقادير) من الأزمان والأوضاع ثابتاً (للمقدم فكلية)
أي فالشرطية كلية كقولنا كلما كان زيدا انسانا فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية
للانسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
(أو بعضها) بالجر عطف على جميع التقادير أي ان لم يكن الحكم ثابتا على

مطلقاً فجزئية، أو معيناً فشخصية، وإلا فهاملة.

جميع التقادير من الأزمان والأوضاع بل يكون على بعض التقادير والأزمان فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقاً أو على بعضها معيناً فإن كان على بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (فجزئية) نحو قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً أو إنساناً فإن الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع بل على بعضها مطلقاً (أو معيناً) عطف على قوله مطلقاً أي إن كان الحكم على بعض الأزمان معيناً (فشخصية) كقولنا إن جئتني اليوم أكرمك فعلم^(١) أن الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحلية فإن كان الحكم باللزوم والعتاد في زمان معين فشخصية ومخصوصة وإلا فإن بين كمية الزمان جميه أو بعضه فمحصورة (والأفهمة) وما به بيان الكمية يسمى سوراً فسور الموجبة الكلية من المتصلة كلها ومهما ذهق من ومن المفصلة دائماً وسور السالبة الكلية

(١) (قول الشارح فعلم الخ) حاصله أن الحلية كما انقسمت إلى ثمانية أقسام بحسب الموضوع كذلك ينقسم كل من الشرطية المتصلة والمتفصلة إليها بحسب الأوضاع والأزمنة المصاحبة للقدم فإن لوحظت جميعها كانت كلية نحو كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً وليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً ونحو دائماً العدد إما زوج أو فرد وليس البتة إما أن يكون هذا الشيء أسود أو كاتباً، وإن لوحظ بعض الأوضاع مطلقاً أي بدون ذكره كانت جزئية نحو قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً وقد لا يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً ونحو قد يكون هذا إما أسود أو أبيض وقد لا يكون هذا أسود أو كاتباً وإن لوحظ بعضها على التعيين بذكره كانت شخصية نحو إن جئتني اليوم أكرمك وليس إن جئتني اليوم أكرمك ونحو هذا الشيء الآن إما أسود أو أبيض وليس هذا الشيء الآن أسود أو أبيض، وإن أهملت التقادير كانت مبهمة نحو إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وليس إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ونحو العدد إما زوج أو فرد وليس هذا الشيء أسود أو كاتباً فهذه ثمانية أمثلة للمتصلة ومثلها للمفصلة والمتفصلة اللزومية إما حقيقية أو مائعة جمع أو خلو في ثمانية بأربع وعشرين صورة ويبعد وجودها في الاتفاقية اه مصححه.

وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَلِيَّتَانِ أَوْ مُتَّصِلَتَانِ
أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ
الِاتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ .

منهما ليس البتة وسور الموجبه الجزئية منهما قد يكون والسالبة الجزئية منهما قد
لا يكون وإطلاق لفظه لو وإما في الاتصال والانفصال للاهمال (وطرفا
الشرطية) أى المقدم والتالى وإن كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما (في
الأصل قضيتان) إما (حليتان) كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان
واما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا (أو متصليتان) كقولنا كلما ان كان هذا
الشيء انسانا فهو حيوان فكلا لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا وإما
أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون ان كانت الشمس
طالعة لم يكن النهار موجودا (أو منفصلتان) . كقولنا كلما كان دائما اما أن يكون
العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون متقسما بمتساويين أو غير متقسم واما أن
يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما أن يكون هذا العدد لا زوجا أو لا فردا
(أو مختلفتان) في الحمل والاتصال والانفصال بأن يكون طرفها اما حلية ومتصلة
أو حلية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة والأمثلة غير خافية على المتأمل ثم طرقا القضية
الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين تامتين (إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة
الاتصال أو الانفصال عن التمام) فان قولنا الشمس طالعة قضية فتكون تامة في
الافادة لكن اذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرجت
عن أن تكون قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال وكذا قولنا
العدد زوج قضية وبزيادة أداة الانفصال عليه خرجت عن التمام . وبعد أن
فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها الى الأقسام فإنا لنا أن نشرع في بيان
الأحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتماد .

فصل في التناقض

التناقضُ اختلافُ قضيتينِ بحيثُ يلزمُ لذاته من صدق
كلِّ كذبٍ الأخرى وبالعكس ،

فصل في التناقض

وهو حقيق بالتقديم على سائر الأحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في
تعريفه (التناقض اختلاف قضيتين) خرج الاختلاف مفردين ومفرد وقضية ثم
الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الأخرى
ومن كذب كل صدق الأخرى وقد لا يكون كذلك وبقوله (بحيث يلزم لذاته)
أي لذات الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين (كذب الأخرى وبالعكس)
خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض كالاختلاف
الذي بين قولنا زيد ساكن زيد ليس يتحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق
كل من القضيتين وكالاختلاف الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه
وان لم من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف
بل بواسطة أن إيجاب أحدهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب أحدهما في قوة
سلب الأخرى وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين أو الجزئيتين
نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان فانه وان لم من ذلك لكن لا لذات الاختلاف
بل بخصوص المادة ولو كان ^(١) لذات الاختلاف لم تحقق التناقض في كل كليتين

(١) (قول الشارح ولو كان الخ) قياس استثنائي مركب من ملازمة هي قوله
ولو كان الخ ، ودليلها ان ما بالذات لا يتخلف ، ومن استثناء نقيض التالى المشار
اليه بقوله وليس كذلك ، ودليلها التخلف فيما اذا كان الموضوع أعم فينتج نقيض
للمقدم وهو المدعى .

تَولَا بُدٌّ مِنْ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَالْجِهَةِ وَالْاِتِّحَادِ
فِيهَا عِدَاهَا .

أو جزئيتين وليس كذلك فخرج ما عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم
بين الاختلاف المتبصر في تحقق التناقض فقال (ولا بد^(١)) في التناقض (من
الاختلاف) أي اختلاف القضيتين (في الكيف) أي الإيجاب والسلب (و)
في (الكم) أي الكلية والجزئية (و) في (الجهة) أي الضرورة والامكان
والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات فالقضيتان إن كانتا شخصيتين فلا بد من
الاختلاف في الكيف وإن كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في
الكم لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من
المحمول وإن كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق
المكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان واعلم أن المهمة من المحصورات
في الحقيقة لما مر من أنها في قوة الجزئية فحكمها كحكمها (والاتحاد) بالجر
عطف على قوله الاختلاف أي كما لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في
الأمر الثلاثة المذكورة وهي الكيف والكم والجهة كذلك لا بد فيه من الاتحاد
(فيما عداها) أي فيما عدا الكيف والكم والجهة فلا بد في التناقض من اختلاف
واتحاد أما الاختلاف ففي الأمور الثلاثة المذكورة وأما الاتحاد ففيها عداها
واختلف في ذلك قليل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء الموضوع والمحمول والزمان

(١) (قول المصنف ولا بد الخ) اعلم أن تعريف المصنف للتناقض يقضي الاختلاف
في هذه الأشياء الثلاثة والاتحاد فيما عداها فهي ليست شروطاً له . كما قالوا
إذ لو كانت شروطاً له لتحقق الماهية بدونها ، فإن الشرط خارج عن الماهية والتالي
بإملا وحيتئذ قد كررها إيضاح وتقريب للمتعلم حتى لا يقع في الخطأ ، فيظن أن مجرد
الاختلاف بين قضيتين كاف في تحقق التناقض ، وبما ذكرنا يندفع الاعتراض على
القدماء في حصرهم الاتحاد في الثمانية فانهم يغفون التمثيل والتقريب وبذلك يعود
الخلاف بينهم وبين المتأخرين لفظياً اهـ نصحه .

والمكان والاضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والكل فلا يناقض زيد قائم،
عمرو ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم ليس بقاعد لاختلاف
المحمول ولا زيد قائم أي ليلا زيد ليس بقائم أي نهارة لاختلاف الزمان ولا زيد
قائم أي في المسجد زيد ليس بقائم أي في السوق لاختلاف المكان ولا زيد أب
أي لبكر زيد ليس بأب أي لعمر و لاختلاف الاضافة ولا الجسم مفرق للبصر
أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه أسود
لاختلاف الشرط ولا الحر في الدن^(١) مسكر أي بالقوة الحر في الدن ليس بمسكر
أي بالفعل لاختلاف القوة والفعل ولا الزنجي أسود أي بمضه الزنجي ليس
بأسود أي كله لاختلاف الجزء والكل فهذه الوحدات الثمانية التي ذكرها القدماء
في تحقق التناقض وأما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة الموضوع ووحدة
المحمول والوحدات الباقية مندرجة فيهما فوحدة الشرط والجزء الكل مندرجة
في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في
وحدة المحمول وذلك ظاهر عند التأمل ، وعند المحققين أن الاعتبار في تحقق
التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان
وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف
النسبة والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب
أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والعملة نحو التجار حامل أي
للسلطان التجار ليس بمامل أي لغيره والمفعول به نحو زيد ضارب أي عمرا زيد
ليس بضارب أي بكرا والمميز نحو عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون
أي دينارا الى غير ذلك . واعلم أن كيفية التناقض في القضايا الغير الموجبة معلومة
بمجرد الاختلاف في الكيف والكم وأما القضايا الموجبة فلا يعلم حالها بمجرد
الاختلاف في الكيف والكم والجهة إذ الجهات كثيرة لا يعرف أن هذه الجهة

(١) (قوله في الدن) هو يفتح الدال كما في القاموس اه .

والتقيض للضرورة الممكنة العامة، والدائمة المطلقة العامة، وللمشروطة العامة الحينية الممكنة، وللعرفية العامة الحينية المطلقة،

مثلا مناقضة لأي جهة فلذا بين حال اتقاضا الموجهة دون غيرها فقال (والتقيض للضرورة) هو (الممكنة العامة) لأن اثبات الضرورة في جانب الايجاب وهو مفهوم الضرورية الموجبة تناقض لسلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو مفهوم السالبة الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب وهو مفهوم الضرورية السالبة تناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجهة الممكنة (و) التقيض (للدائمة) هو (المطلقة العامة) لأن الايجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة يتنافى السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة يتنافى الايجاب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجهة (و) التقيض (للمشروطة العامة) هو (الحينية الممكنة) التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم وهي قضيه بسيطه لم تذكر في البسائط واحتيج اليها في قبيض بعض البسائط ونسبتها الى المشروطة العامة كنسبه الممكنة العامة الى الضرورية الذاتية فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك الضرورة الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن هنا يعلم أن تقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك لوقت وكذا تقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لأن الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الأوقات (و) التقيض (للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبتها الى العرفية العامة كنسبه المطلقة العامة الى الدائمة فكما أن الدوام الذاتي يتنافى الاطلاق الذاتي كذلك

وَالْمُرَكَّبَةُ الْمَفْهُومُ الْمُرَدُّ دَيْنٌ تَقْيِضِي الْجُزْأَيْنِ، لَكِنْ فِي الْجُزْأِيَّةِ

الدوام الوصفي يتناقض الاطلاق الوصفي هذه قائل البسائط (و) أما التقيض (للمركبة) فهو (المفهوم المردد بين تقيضي الجزأين) والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعه انخلو مركبة من تقيضي الجزأين فيكون طريق أخذ تقيض المركبة أن تحلل المركبة الى الجزأين ويؤخذ لكل جزء تقيضه ويركب من تقيضي الجزأين منفصلة مانعه انخلو فيقال اما هذا التقيض واما ذاك ثم من أحاط بمقتضى المركبات وقائل البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ تقيض المركبات وان غم عليه فلينظر الى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطه عامة موافقه لأصل القضية^(١) في السكيف ومن مطلقه عامة مخالفة له في السكيف أيضا ، فان تقيضها اما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة لأن تقيض الجزء الأول : أي المشروطة العامة الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة وتقيض الجزء الثاني : أي المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة ، فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً فتقيضها اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان الحيني واما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً ، وهذه هي المنفصلة المانعة انخلو المركبة من تقيضي الجزأين واطلاق التقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مسار للتقيض لا باعتبار أنه تقيض حقيقة اذ تقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب فتقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المردد ليس نفس الرفع لكنه لازم مسار له تأمل ثم هذا المفهوم المردد انما هو تقيض المركبة الكلية (لكن في) المركبة (الجزئية) لا يكفي في تقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل

(١) (قول الشارح لأصل القضية الخ) فيه ان المشروطة العامة لو كانت موافقة لمصدر المشروطة الخاصة في السكيف وصدرها مشروطة عامة لزم عليه موافقة الشيء لنفسه وأيضاً جعل الخاصة أصلاً للمشروطة العامة والمطلقة العامة عكس الواقع إذ هما مادة وجودها وبه تعلم ما في المحنى .

بالنسبة إلى كل فرد .

الحق في تقيضها أن يردد بين تقيض الجزأين (بالنسبة إلى كل فرد) من أفراد الموضوع فيقال في تقيضها كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن تقيض الجزأين وإنما لم يكف المفهوم المردد في تقيض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد مما قلبيته في مادة الوجودية اللادائمة ليقاس سائر القضايا عليها فنقول من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع مسلوباً دائماً عن بعض الأفراد الآخر كالحيوان مثلاً فإنه ثابت دائماً لبعض أفراد الجسم مسلوب دائماً عن بعض آخر ففي هذه المادة تكذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المردد مما أما ككذب الجزئية اللادائمة أي كقولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فلأن مفهوم الجزئية اللادائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث^(١) يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ولا شيء من أفراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك أي ليس شيء من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى فتكذب الجزئية اللادائمة . وأما ككذب المفهوم المردد فلتكذب الموجبة والسالبة^(٢) الكليتين اللتين تتركب المفهوم المردد منهما أما ككذب الموجبة الكلية أي كقولنا كل جسم حيوان دائماً فلأن المحمول مسلوب دائماً عن بعض أفراد الجسم فكيف يكون ثابتاً لجميعها وأما ككذب السالبة

(١) (قول الشارح بحيث الخ) أي نحو بعض الإنسان كاتب أو ماش بالاطلاق العام لادائماً ، فإن هذه صادقة إذا الكتابة أو المشي يثبت لبعض الأفراد تارة وينتفى عنها أخرى بخلاف تلك فإن الحيوان إذا ثبت لبعض أفراد الجسم كان دائماً وإذا انتفى عن البعض كان دائماً فكيف يثبت له في الجملة الذي هو معنى الاطلاق فلذا كانت كاذبة اهـ .

(٢) (قول الشارح الموجبة والسالبة الخ) أي الدائمتين والموجبة هي تقيض المعجز للمشار إليه بلا دائماً والسالبة هي تقيض الصدر ، ففي كلامه لقب ونشر مشوش اهـ .

فصل

العكسُ المُستوى تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ
وَالْكَيْفِ .

الكلية أي كقولنا لا شيء من الجسم بحیوان دائماً فلا أن المحمول ثابت دائماً
لبعض أفراد الجسم فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها وإذا كذبت
الموجبة والسالبة الكلّيتان كذب المفهوم المردد لا محالة لأنه مركب منهما فتبين
أن المفرد المردد لا يكفي في تقيض المركبة الجزئية بل الحق في تقيضها أن يردد
بين تقيض الجزأين لكل واحد من أفراد الموضوع فيقَالَ في المادة المذكورة
كل فرد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً وهذا تقيض المركبة الجزئية أي قولنا
بعض الجسم حيوان لا دائماً لأنه إذا لم يصدق ^(١) أن بعض أفراد الجسم بحيث
يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى صدق أن كل واحد من أفراد الجسم
إما أن يثبت له الحيوان دائماً أو يسلب عنه دائماً أو ليس بحيوان دائماً تأمل .

فصل في العكس المستوي

والعكس يطلق على المعنى المصدري أي تبديل طرفي القضية وعلى القضية
الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمصنف
أجرى الكلام على الاصطلاح الأول فقال (العكس المستوي تبديل طرفي القضية
مع بقاء الصدق والكيف) والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محمولاً وتالياً
وجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً كقولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض

(١) قول الشارح إذا لم يصدق الخ (قياس استثنائي حذف صفرا هو هي الاستثنائية
والنتيجة للعلم بهما استثنى فيه عين المقدم فينتج نفس التالي وهو المدعى أي لكن لم يصدق
أن بعض أفراد الجسم بحيث الخ فصدق أن كل واحد من أفراد الجسم إما أن يثبت له
الحيوان دائماً أو يسلب عنه دائماً .

والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المتحمول أو
التالي،

الحيوان انسان وفي كلا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد
يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة والمراد ببقاء الصدق أن
الأصل لو كان صادقا كان العكس لأن العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم
صدق العكس والا لازم صدق الملزوم بدون اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب لأنه لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف ان الأصل لو كان
موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا . ولما فرغ من تعريف
العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة) كلية كانت أو جزئية (إنما تنعكس)
أى لا تنعكس الا (جزئية) وإنما تنعكس ^(١) كلية (لجواز عموم المحمول أو التالي)
في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة
موجودة فلو انعكست ^(٢) كليتين لازم حل الأخص على كل أفراد الأعم في
الحلية واستلزام الأعم الأخص في الشرطية وكلاهما محال أما حل الأخص على
كل أفراد الأعم فظاهر وأما استلزام الأعم للأخص فلا أنه لو استلزم

(١) (قول الشارح وإنما لم تنعكس الخ) اشار به الى ان قول المصنف لجواز
الح تعليل لمفهوم ما قبله لا لمنطوقه كما لا يخفى .

(٢) (قول الشارح فلو انعكست الخ) يريد الشارح إقامة دليل الخلف استثنى
فيه نقيض التالي فأتبع نقيض المقدم وتقريره هكذا لو انعكست الكلية عامة المحمول
أو التالي كلية لازم حل الأخص على كل أفراد الأعم في الحلية واستلزام الأعم الأخص
في الشرطية والتالي باطل اذا الأخص حيث لا يكون أخص ولا الأعم أعم بل مساويا
وهو خلاف الفرض ومتى بطل التالي فقد بطل المقدم وهو عكسها كلية فثبت نقيضه
وهو عكسها جزئية وهو المطلوب ومتى بطل عكسها كلية في مادة بطل عكسها كلية
في كل المواد إذ العكس لازم لا يتخلف والذي لا يتخلف عكسها جزئية فتعين هذا
الإيضاح كلامه وتقريره .

والسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كَلِّيَّةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ
عَنْ نَفْسِهِ، وَالْجُزْئِيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ أَصْلًا، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ
أَوْ الْمُقَدَّمِ.

الخاص لازم أن يوجد الخاص ككلاً وجسد الأعم وذلك بين
البطلان وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية في مادة واحدة
ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقاً لأن معنى عدم انعكاس القضية ألا يلزمها
العكس لزوماً كلياً وذلك يتحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس
القضية فإن معناه أن يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك لا يتبين بمجرد صدق
العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج إلى برهان منطبق على جميع المواد
فأفهمه (والسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ) سَالِبُهُ (كَلِّيَّةٌ وَإِلَّا) أَيَّ وَإِنْ لَمْ تَنْعَكِسْ
كَلِّيَّةٌ (لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ) بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ لِشَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ
وَجِبَ أَنْ يَصْدُقَ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ وَالْأَصْدُقُ تَقْيِضُهُ وَهُوَ بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ
فَتَقْيِضُهُ إِلَى الْأَصْلِ هَكَذَا بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ
يَنْتُجُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِحَجَرٍ وَهُوَ مُحَالٌ وَالْمَحَالُ نَاقِضٌ مِنْ
تَقْيِضِ الْعَكْسِ فَالْعَكْسُ حَقٌّ (و) أَمَّا السَّالِبَةُ (الْجُزْئِيَّةُ) فَهِيَ (لَا تَنْعَكِسُ
أَصْلًا) لَا إِلَى الْكُلِّيَّةِ وَلَا إِلَى الْجُزْئِيَّةِ (لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ أَوْ الْمُقَدَّمِ) فِي بَعْضِ
الْمَوَادِّ كَمَا فِي لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانَاتِ بِإِنْسَانٍ فَإِنَّ الْمَوْضِعَ فِيهَا أَعْمُ فَلَوْ انْعَكَسَتْ^(١)

^(١) (قول الشارح فلو انعكست الخ) دليل استثنائي استثنى فيه تقيض التالي
فأنتج تقيض المقدم هكذا لو صح عكس الجزئية السالبة عامة الموضوع أو المقدم
لزم انتفاء العام عن الخاص في العملية وسلب لزوم العام للخاص في الشرطية والتالي
باطل لأنه يؤدي إلى وجود الخاص بدون العام فيهما وهو محال ومتى بطل التالي
فقد بطل المقدم وهو صحة عكس الجزئية السالبة المذكورة فيثبت تقيضه وهو عدم
صحة عكسها وهو المطلوب ومتى لم يصح العكس في تلك المادة لم يصح في مادة ما
إذ العكس لازم لا يتخلف فلا يرد صحة العكس في بعض الإنسان ليس بحجر إلى
بعض الحجر ليس بإنسان اهـ.

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنْ الْمُوجِبَاتِ تَنَعُّكُ الدَّائِمَتَانِ
وَالْعَامَتَانِ حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً، وَالْخَاصَّتَانِ حِينَئِذٍ لَا دَائِمَةَ،

لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال لأنه صدق الخاص بدون العام هذا بحسب
الكم (وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان) أى الضرورية
والدائمة ^(١) (والعامتان) أى المشروطه والعرفيه (حينيه مطلقه) لأنه اذا صدق كل
ج ب باحدى الجهات الاربع أى بالضرورة أو دائماً أو مادام ج وجب أن يصدق
بعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب وتضمها الى الاصل هكذا
كل ج ب فاحدى الجهات المذكورة ولا شئ من ب ج مادام ب ينتج لا شئ من
ج ج بالضرورة أو دائماً أو مادام ج وهو محال ناشئ عن تقيض العكس فالعكس
حق (و) تنعكس المشروطه والعرفيه (الخاصتان حينيه) مطلقه (لادائمه) لأنه اذا
صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج لادائماً صدق بعض ب ج حين هو
ب لا دائماً أما الحينيه المطلقة وهى بعض ب ج حين هو ب فليكونها لازمة
للمشروطه والعرفيه العامتين ولأزم العامتين لازم الخاصتين وأما اللادوام وهو
بعض ب ليس ج بالاطلاق فلاه لو كذب لصدق كل ب ج دائماً وتضمها
صغري الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل ب ج
مادام ج ينتج كل ب ب دائماً ثم تضمها صغري الى الجزء الثانى من الاصل وهو
قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق فيلزم

(١) (قول الشارح أى الضرورية والدائمة) وضح تثنيتهما مع اختلافهما للتغليب واعلم
أن الموجبات البسائط ثمانية : أربعة منها تنعكس حينيه مطلقه كما فى المتن وهى
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطه العامة والعرفيه العامة، وثلاثة تنعكس
مطلقه عامة وهى الوقتية المنتشرة المطلقتان والمطلقة العامة، وأما الممكنة فلا تنعكس
أصلاً كما يأتى تفصيله اهـ .

وَالْوَقْتَيْنِ تَانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ ،
وَلَا عَكْسٌ لِلْمُسَمَّكِتَيْنِ .
وَمِنَ السُّوَالِبِ تَنَعُّكُ إِذَا تَمَّتَانِ دَائِمَةً ،

اجتماع النقيضين (و) تنعكس (الوقتيتان) أي الوقتية والمتشعبة (والوجوديتان)
أي الترددية واللاضرورية (والمطلقة العامة مطلقة عامة) لأنه إذا صدق كل ج
ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق والا فلا شيء من
ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشيء من ج ج دائما وانه محال (ولا عكس
للممكنين) العامة والخاصة على مذهب الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع
أن يكون ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان أن
كل ماهو ج بالفعل ب بالامكان ومن الجائز أن يكون ب بالامكان ولا يخرج
من القوة الى الفعل أصلا فلا يصدق في عكسه بعض ماهو ب بالفعل ج بالامكان
وأما على مذهب الفارابي فيجائز انعكاسهما كنفسهما لانه لم يشترط في وصف
الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفى بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب ان
كل ماهو ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس الى بعض ماهو ب بالامكان ج
بالامكان (ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة^(١)) لانه اذا صدق بالضرورة
أو دائما لاشيء من ج ب ف دائما لاشيء من ب ج والا فبعض ب ج باطلاق وهو

(١) قول المصنف تنعكس الدائمتان دائمة في انعكاس الضرورية السالبة
دائمة كالدائمة ولم تنعكس كنفسها للنقض فلو فرض أن زيدا لم يركب الا الفرس صدق
لاشياء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة على رأى ابن سينا ولا يصدق عكسه
ضرورية وهو لاشيء من الحمار بالفعل بمركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض
الحمار بالفعل مركوب زيد بالامكان فلذا تبين عكسها دائمة كالدائمة وهذا بعينه هو
السرف في عدم انعكاس المشروطة العامة كنفسها كما ستقف عليه في المحشى فيها . وتنبه
هذا التعليق كتبه فهما أن المحشى لم يأت به ولا سبيل لرفعه لاني اطلمت عليه بعد
طبعه فارجوا المعذرة اه .

والعامتان عُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ ، والخاصتان عُرْفِيَّةٌ لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ ،
وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ أَنَّ تَقْيِضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمُحَالَ ، وَلَا
عَكْسَ لِلْبَوَاقِ

مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب وهو محال (و) تنعكس المشروطة والعرفية
(العامتان عرفية عامة) لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لاشيء من ج ب مادام
ج صدق لاشيء من ب ج مادام ب والا فبعض ب ج حين هوب وهو مع الأصل
ينتج بعض ب ليس ب وهو محال (و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان
عرفية لا دائمة في البعض) والعرفية اللادائمة في البعض قضيية مركبة من عرفية عامة
كلية ومطلقة عامة جزئية ، أما العرفية العامة فهي الجزء الأول وأما المطلقة العامة
الجزئية فهي مفهوم اللادوام في البعض وإذا عرفت ذلك فتقول الخاصتان ينعكسان
إلى العرفية العامة المقيدة باللدوام في البعض لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لاشيء
من ج ب مادام ج لا دائما صدق لاشيء من ب ج مادام ب لا دائما في البعض أما صدق
العرفية العامة وهي لاشيء من ب ج مادام ب ، فليكونها لازمة للعامتين ولازم العام
لازم الخاص وأما صدق اللادوام في البعض فلأنه لو لم يصدق بعض ب ج
بالفعل لصدق لاشيء من ب ج دائما وينعكس إلى لاشيء من ج ب دائما وقد
كان كل ج ب بالفعل بحكم لادوام الأصل وإنما لم تنعكس إلى العرفية العامة
المقيدة باللدوام في الكل لأن اللادوام في السالبتين الكليتين إشارة إلى
مطلقة عامة موجبة كلية والموجبة الكلية تنعكس جزئية تأمل (والبيان في الكل)
أي بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة في الموجبة والسالبة (أن تقيض
العكس مع الأصل ينتج المحال) وهذا البيان يسمى بالتلفات وهو اثبات المطلوب
بإبطال تقيضه على ما سيبحث في القياس . وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدق
تقيضه وهو مع الأصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ناشيء من
تقيض العكس فيلزم صدق العكس (ولا عكس للبواق) من القضايا وهي :

بالتنقيض .

الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة وانما لم تنعكس هذه القضايا (بالتنقيض) أى بسبب التنقيض الوارد على الانعكاس وذلك بأن الوقتية أخص تلك القضايا المذكورة وهى لا تنعكس فلا تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم أما أن الوقتية أخص القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل وأما أنها لا تنعكس فلصدق قولنا لاشيء من القمر بمنخسف وقت الترييع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام الذي هو أعم الجهات وأما أنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم فلا أنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن العكس لازم للقضية ولأزم الأعم لازم الأخص . واعلم أن القضايا الموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية إلا المكنيتين فانهما لا ينمكسان على مذهب الشيخ وأما السوالب فان كانت كلية فست منها تنعكس وهى الدائماتان والعامتان والخاصتان وسبع منها لا تنعكس وهى الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة وإن كانت جزئية فلا تنعكس منها إلا المشروطه والعرفيه الخاصتان فقط فانهما ينعكسان عرفيه خاصة والبيان فى انعكاس هاتين القضيتين هو الافتراض وذلك طريق آخر فى اثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفى الموضوع والمحمول . عليه ليحصل مفهوم العكس وسند كره لهذا البحث زيادة تحقيق فى عكس التنقيض . فان قلت قد ذكر المصنف فى أول الفصل أن السالبة الجزئية لا تنعكس وأنت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية قلت أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية انها لا تنعكس بحسب الكم ونحن ثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تضاد ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف واما بحسب الجهة ويمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس اي لا يلزمها العكس لزوما كلياً وذلك يتحقق بعدم انعكاسها فى صورة واحدة فقط ولا يقتضى علم انعكاسها مطلقا .

فصل

عَكْسُ النَّقِيضِ تَبْدِيلُ نَقِيضِي الطَّرْفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ
وَالْكَيْفِ ، أَوْ جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلًا مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ .

وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هُنَا حُكْمُ السُّؤَالِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ ،

فصل في عكس النقيض الموافق والمخالف

(عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين) بأن يجعل نقيض الجزء الأول
ثانياً ونقيض الجزء الثاني أولاً (مع بقاء الصدق والكيف) فقولنا كل ج ب
ينعكس بعكس النقيض إلى كل ما ليس ب ليس ج وهذا على رأي المتقدمين
(أو جعل) بالرفع عطف على قوله تبديل أى عكس النقيض أما تبديل نقيضي
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون أو جعل (نقيض)
الجزء (الثاني أولاً) وعين الأول ثانياً (مع مخالفة الكيف) وبقاء الصدق على
رأي المتأخرين فقولنا كل ج ب ينعكس عندهم إلى لا شيء مما ليس ب ج وقد
عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في العكس المستوي فلا نميده . وأما معنى
مخالفة الكيف فهو أن الأصل إن كان موجبا كان العكس سالبا وإن كان سالبا
فوجبا وعليك بتصفح المثل لتطلع على حقيقة المقال (وحكم الموجبات ههنا) أى
في عكس النقيض (حكم للسؤال في العكس المستوي) أى وبالعكس حتى أن
الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية والجزئية لا تنعكس مطلقا والسالبة كلية
كانت أو جزئية تنعكس جزئية . واعلم أن هذا الحكم والذي سيبحث به بعد إنما
هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين وإنما لم يذكر عكس
النقيض المعتبر عند المتأخرين إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون
غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه وإما لأن حكم

والبيانُ اليانُ والنقضُ النقضُ ، وبُينَ انعكاسُ الخاصتينِ من الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة .

القضايا في عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوى فلو شرع فيه لاحتاج الى تطويل الكلام إذ لا يمكنه الاحالة على العكس المستوي فلماذا تركه اهتماماً بشأن الاختصار واحتراراً عن التطويل والا كشار (والبيان) في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو (البيان) المذکور في انعكاسها بالعكس المستوي من غير فرق (و) كذا (النقض) الوارد على انعكاس القضايا ههنا هو (النقض ^(١)) الوارد على انعكاسها ثمة فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل تنعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلك النقض عليك الاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلي لكن لا تغفل عما ذكرنا من أن حكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس (وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية) ههنا (و) من (السالبة الجزئية ثمة) أي في العكس المستوي (الى العرفية الخاصة) بيان آخر غير البيان المذکور في العكس المستوي . وحاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا : أي في عكس النقيض وانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة أي في العكس المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسهما غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس المستوي وهو الخلف بل البيان هنا هو الافتراض الذي ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئاً ، ولنبين ذلك في العكس المستوي أولاً ثم في عكس النقيض ثانياً فنقول إذا صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائماً صدق

(١) (قول المصنف والنقيض النقيض) النسخة التي كتب عليها السوق بلفظ النقيض متناً وشرحاً والتي كتب عليها العطار بلفظ النقض متناوذاً وهي الحق .

فصل في القياس

دائماً ليس بعض (ب ج) مادام ب لا دائماً لانا نفرض الموضوع وهو بعض (ج د) (د ج) وهو ظاهر و - دب بحكم لا دوام الأصل لان مفهوم اللادوام أن بعض (ج ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) (د ب) بحكم اللادوام وليس (د ج) مادام (ب) وإلا لكان (د ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف وإذا صدق الباء والجيم على (د) وتنافيا فيه أى متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق ليس بعض (ب ج) مادام (ب) وهو الجزء الأول من العكس ولما صدق على (د) أنه ج بالفعل صدق بعض (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه ، هذا في انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوي وأما انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض فيبانه بالطريق المذكور أن يقال إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لا دائماً فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً لانا نفرض الموضوع د د ليس (ب) بالفعل بحكم اللادوام في الأصل لان مفهوم اللادوام أن بعض (ج) ليس هو (ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) (د) ليس (ب) بحكم اللادوام و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) وإلا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف و (د ج) بالفعل وهو ظاهر وإذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس ب وهذا هو الجزء الأول من العكس ولما صدق على (د) أنه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه .

فصل في القياس

ولما فرغ من مبادي التصديقات شرع في مقاصدها وهي القياس فقال

القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر ،

(القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر) فالقول ^(١) وهو المفهوم المركب العقلي أو المفروض جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتثليل وقياس المساواة وقوله مؤلف من قضايا يخرج القضية البسيطة

(١) (قول الشارح فالقول الخ) أشار الشارح الى أن التعريف مشتمل على جنس وهو قول وفصول ثلاثة الاول قوله مؤلف من قضايا وخارج به القضية البسيطة والثاني قوله يلزمه قول آخر وخارج به الاستقراء الناقص والتثليل لا فادتهما الظن . والثالث قوله لذاته وخارج به قياس المساواة . وأورد على هذا التعريف أولاً أنه غير مانع لدخول القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها . وأجاب الشارح بأنها خرجت بالقيد الاول اذ هي قضية واحدة مستقلة بالايجاب أو السلب واللا دوام تابع لها ، وأجاب العطار بأنها على فرض أنها قضيتان خرجت بقيد التأليف اذ هو ارتباط خاص يحدث عنه جزء صوري ينشأ عنه هذا الاستلزام والقضية المركبة ليست كذلك فان كل واحدة على حياها مستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، وأيضاً لزوم المقدمات للنتيجة انما هو بالحركة الفكرية الواقعة في الترتيب ، وهذا المعنى مفقود في لزوم عكس المركبة فانه بحسب الواقع ونفس الامر بدليل أننا نعلم قضايا ولا يخطر ببالنا عكسها ولا عكس نقيضها اذ باختصار وهو كلام حتى يجب الحرص عليه . وثانياً : أنه غير جامع لخروج غير البرهاني كالخطابي والجدلي مما يفيد الظن اذ لا يلزمه قول آخر كالاستقراء والتثليل . وأجيب بأن ظنيتهما من جهة ظن المقدمات وأما النتيجة فلازمة للمقدمات من جهة اندراج الحد الاصغر في الاكبر ولا كذلك الاستقراء والتثليل لفقد الصورة فيهما ولذا لو ردا الى القياس المنطقي لكنا منه بأن يقال النيزد مسكر وكل مسكر حرام ينتج النيزد حرام ، ويقال في الاستقراء الحيوان أنواعه كثيرة وكل أنواعه تحرك فكها الاسفل عند المضغ ينتج الحيوان يحرك فكها الاسفل عند المضغ اذ المدار على تسليم المقدمات ، وبما ذكرنا تعلم أن الاستقراء والتثليل والقضية المركبة والبسيطة خرجت بالقيد الاول وهو قوله مؤلف من قضايا والشارح لم يخرج به الا البسيطة وان قياس المساواة يخرج بالقيد الثاني وهو قوله يلزمه لذاته الخ اهـ

قَبْلَ أَنْ كَانَ مَذْكُوراً فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَاسْتِثْنَائِيٌّ ،

المستلزِمَة لعكسها أو عكس تقيضها فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء
والغير التام والتمثيل فانها وإن كانا مؤلفين من القضايا ولكن لا يلزمها قول آخر
لكونها ظنين كما سيجيء وقوله لذاته يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من
قضيتين متعلق محمول أولاهما يكون موضوع الأخرى كقولنا مساواة (ب و ب)
مساواة (ج) فانه يستلزم أن يكون مساوياً (ج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة
أجنبية هي أن كل مساوٍ المساوي مساوٍ ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا
حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا نصف ب و ب نصف ج لم يلزم منه
أن يكون نصف ج لأن نصف النصف لا يكون نصفاً . بقي أنه يدخل في التعريف
القضية المركبة المستلزِمَة لعكسها أو عكس تقيضها فان المراد بالقضايا ما فوق قضية
واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هي
القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبي بعبارة مستقلة والقضية
المركبة ليست كذلك إذ لم يعبر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبي بعبارة مستقلة
بل عبر بالادوام واللا ضرورة فعلى هذا يكون التعريف مانعاً ، ثم المراد بالقول
الآخر هو النتيجة ومعنى آخريتها ألا تكون إحدى مقدمتي القياس الاقتراني
والاستثنائي لا أن لا تكون جزأ من إحدى المقدمتين وإنما اشترط الأخرية إذ
لولاها لكان إما هذياناً أو مصادرة على المطلوب مشتملاً على الدور المهرب منه
ثم القياس ينقسم إلى اقتراني واستثنائي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكوراً
في القياس بمادته وهيئته أولاً (فان كان) القول الآخر أي النتيجة (مذكوراً فيه)
أي في القياس (بمادته) أي طرفيه (وهيئته) أي صورته (فاستثنائي) أي كقولنا
إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
فالقول الآخر . وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته . وفي العبارة

وَالْأَقْتِرَانِيُّ . حَمَلِيٌّ أَوْ شَرْطِيٌّ ، وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ
الْحَمَلِيِّ يُسَمَّى أَصْغَرَ ، وَحَمُولُهُ أَكْبَرُ ، وَالْمُكَرَّرُ أَوْسَطُ ،
وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ

بحث لانا لو قلنا في المثال لسن الشمس ليست بطالعة ينتج النهار ليس بموجود
وحينئذ لم يصدق التعريف عليه لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس بل
المذكور فيه قبيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية أن القياس
الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة أو قبيضا مذكورا فيه بالفعل في العبارة^(١)
سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف ، ولما سمي استثنائيا لاشتماله على أداة
الاستثناء وهي لكن (وإلا) أي وإن لم يكن القول الآخر مذكورا فيه بمادته
وهيئته (فاقتراني) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث فالقول الآخر وهو كل جسم محدث ليس مذكورا في القياس بهيئته ويسمى
اقترايا لاقتران الحدود فيه وستعرف الحدود بعد ذلك ، ثم الاقتراي إما (حلي) .
إن تركيب من الحليات (أو شرطى) أن لم يتركب منها . ولما فرغ من تعريف
القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في الأقسام ابتداءً بالاقتراي المركب من الحليات
وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحمله والمكرر بينهما في المقدمتين
فقال (وموضوع المطلوب من الحلي يسمى) حدا (أصغر) لأنه في الغالب أقل أفرادا
من المحمول (ومحموله) يسمى حدا (أكبر) لأنه في الغالب أكثر أفرادا من
الموضوع (والمكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حدا (أوسط) لتوسطه بين
طرفي المطلوب كاللؤلؤ في المثال المذكور (وما) أي والمقدمة التي (فيها الأصغر)

(١) (قول الشارح في العبارة الخ) لاسهو ولا تسامح فإن ذكر المادة والهيئة
في الاستثنائ معنى أن تكون صورة النتيجة بترتيب طرفيها موجودة في نفسه سواء
استثنى عين المقدم فأتبع عين التالي أو قبيض الثاني فأتبع قبيض المقدم والمصنف
لا يجب عليه أن يجارى المناطق في عباراتهم اهـ مصححه .

الصغرى ، والأكبر الكبرى ، والهيئة شكلاً .

والأوسط إما محمول الصغرى موضوع الكبرى ، وهو الشكل الأول ، أو محمولها فالثاني ، أو موضوعها فالثالث ، أو عكس الأول فالرابع .

ويشترط في الأول إيجاب الصغرى ، وفعليتها ، وكلاية الكبرى لينتج

تسمى (الصغرى) لأنها ذات الأصغر وصاحبه (ر) التي فيها (الأكبر) تسمى (الكبرى) لأنها ذات الأكبر (والهيئة) الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى (شكلاً و) هو منحصرة في أربعة إذ (الأوسط) إما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الأول (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث (أو محمولهما) أي محمول الصغرى والكبرى (فالثاني) أي فالشكل الثاني كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الجماد بحوان فلا شيء من الإنسان بجماد (أو موضوعهما فالثالث) أي فالشكل الثالث كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو عكس الأول) بأن يكون الأوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أي فالشكل الرابع كقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق وإنما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب لأن الشكل الأول بديهى الاتحاج أقرب إلى الطبع من سائر الأشكال فلهذا وضع أولاً ثم الشكل الثاني لمشاركته الأول في أشرف مقدمتيه وهى الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركته الأول في أخس مقدمتيه وهى الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلاً (ويشترط في) الشكل (الأول) بحسب الكيف (إيجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها) بأن تكون الصغرى غير الممكنتين (و) بحسب الكم (كلاية الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً (لينتج) هذه علة

المُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْمُوجِبَتَيْنِ ، وَمَعَ السَّالِبَةِ السَّالِبَتَيْنِ
بِالضَّرُورَةِ .

غائيهِ أي الغرض من وضع الشكل الاول والاشترائط في صفراء وكبراء أن ينتج
الصغريان (الموجبتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجة
(الموجبتين) كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية
تنتج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية كقولنا بعض ج ب
وكل ب ا فبعض ج ا (مع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أي الصغريان
الموجبتان إما مع الكبرى الموجبة الكلية وإما مع الكبرى السالبة الكلية
فالاول ينتج الموجبتين كلية وجزئية ، والثاني ينتج (السالتين) كلية وجزئية
(بالضرورة) متعلق بقوله لينتج أي الانتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج
إلى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف أو غيره كما
سيجيء وتفصيل قوله مع السالبة السالتين أن الصغرى الموجبة الكلية مع
الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا
شيء من ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا . والحاصل ان الصغرى في
هذا الشكل لا تكون الا موجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية والكبرى لا تكون
الا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة فتكون الضروب المنتجة أربعة
حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبيرين السكائتين لكن القياس
يقتضى ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبيريات
المحصورات الأربع الآن اشترائط بإيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب
الصغريين السالتين في الكبيريات الأربع واشترائط كلية الكبرى أسقط أربعة
حاصلة من ضرب الكبيرين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين فبقيت الضروب

وفي الثاني اختلافهما في الكيف ، وكلية الكبرى ، إما مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى ، وكون الممكنة مع ضرورة أو كبرى مشروطة لينتج الكلّيتان سالبة كلية ، والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية ،

النتيجة أربعة والأمثلة مذكورة (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) بحسب الكيفية (اختلافهما) أي اختلاف الصغرى والكبرى (في الكيف) بأن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة (و) بحسب الكمية (كلية الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً ، وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد الأمرين . الشرط الأول أن يكون (إما مع دوام الصغرى) بأن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة (أو انعكاس) بالجر عطف على قوله دوام أي إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس (سالبة الكبرى) بأن تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وهي ستة الدائمات والعامتان والخاصتان (و) الشرط الثاني (كون الممكنة) مستعملة إما (مع ضرورة أو كبرى مشروطة) عامه أو خاصة فالممكنه ان كانت صغرى لا تستعمل إلا مع ضرورة أو مشروطة عامه أو خاصة وان كانت كبرى لا تستعمل إلا مع ضرورة فقط (لينتج) الصغرى والكبرى (الكلّيتان) أي الموجبه والسالبه (سالبة كلية) كقولنا في الصغرى الموجبه الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وهذا الضرب الأول من هذا الشكل وفي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا وهذا هو الضرب الثاني منه (والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية) فقوله والمختلفتان عطف على قوله الكلّيتان وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد . والحاصل أن الصغرى والكبرى إما متفقتان في الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان في الكم بأن تكون

بالخلف ، أو عكس الكبرى ، أو الترتيب ثم النتيجة .

إحداها كلية والأخرى جزئية فإن كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر وإن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ا وهو الضرب الرابع . واعلم أن الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كما ذكرت بأمثالها ، لكن القياس يقتضي ستة عشر كما ذكرنا في الشكل الأول إلا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى أمقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى أربعة فبقيت الضروب المنتجة أربعة ثم حسده الضروب . انما تنتج (بالخلف أو عكس الكبرى أو) عكس (الترتيب ثم) عكس (النتيجة) أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس ^(١) فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما

(١) (قول الشارح صغرى القياس الخ) أى من الشكل الأول ، وفي كلامه حذف تقديره ويجعل كبراه كبرى الشكل الثاني فينتظم الخ ، واعلم أن الشارح لم يسم دليل الخلف الا على الضرب الأول من ضروب الشكل الثاني ونحن نقيمه على باقية فنقول في الضرب الثاني وهو لا شيء من الجهاد بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لا شيء من الجهاد بانسان ، لو لم يصدق هذا الصدق نقيضه وهو بعض الجهاد انسان ، واتضمنه الى كبرى الأصل هكذا بعض الجهاد انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الجهاد حيوان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من نقيض النتيجة فهي حق وفي الضرب الثالث وهو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجهاد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجهاد لو لم يصدق هذا الصدق نقيضه وهو كل حيوان جهاد وتضمنه الى كبرى الأصل هكذا كل حيوان جهاد ولا شيء من الجهاد انسان ينتج لا شيء من الحيوان بانسان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من نقيض النتيجة فهي حق ، وفي الضرب الرابع وهو بعض الحيوان ليس

يناقض الصغرى فيقال في الضرب الاول من هذا الشكل مثلاً لو لم يصدق لاشيء من ج ا لصدق تقيضه وهو بعض ج ا فتضمنه الى كبرى القياس هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كانت الصغرى كل ج ب هذا خلف وهو يلزم من تقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وإنما قلنا يلزم الخلف من تقيض النتيجة لأنه لا يلزم من صورة القياس إذ هي على صورة الشكل الاول فتعين أن يلزم من المادة ^(١) وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فانهصر في أن يكون من تقيض النتيجة وأما عكس الكبرى فهو أن تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج بديهية كما يقال في الضرب الاول أيضاً كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج من الشكل الاول لاشيء من ج ا وهو المطلوب وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ثم تجعل الكبرى وكبرى القياس صغرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتج لما ينعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل كل

بإنسان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ليس بناطق ، لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو كل حيوان ناطق وتضمنه الى كبرى الأصل هكذا كل حيوان ناطق ، وكل ناطق إنسان ينتج كل حيوان وهو تقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من تقيض النتيجة فهي حق .

(١) (قول الشارح المادة) أى المقدمة الصغرى التى هى تقيض النتيجة . واعلم أننى وجدت ابن سعيدي حاشيته على هذا الكتاب قد وضع جداول رسم فيها ضروب ما عدا الشكل الاول المنتجة وبين أدلة الاتاج بكيفية مبهمة غير محررة وغير مرتبة بترتيب المتن والشرح بالرغم من مدحه بها بما لم يسبق به فاضطرت ازاء ذلك وازاء ما في الشرح والحواشي من الاهمال والاجمال لرسمها في جداول أربعة بكيفية سهلة مرتبة بترتيب المتن والشرح لم أنرك ما تركوه ولم أجعل ما أجعلوه حتى خرجت من بين فرث حردم ايننا خالصاً سائقاً للشارحين ، وما أبرى نفسى فاني سقيم ، وفوق كل ذي علم عليم والله المأمول أن يمنحها بالقبول ، وهامى تناديك فأجبها بملء فيك .

وفي الثالث إيجاب الصغرى ، وفعليتها ، ومع كلتيه إحداهما ،
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة
جزئية ،

اب ولا شيء من ب ج ينتج من الشكل الاول لا شيء من ا ج وينعكس الى
لا شيء من ج ا وهو المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم ان الضرب
الاول والثالث يمكن بيان انتاجهما بالخلف وبكس الكبرى ولا يمكن بعكس
الترتيب لانه اذا عكس الترتيب وقت السالبة صغرى والسالبة لاتصلح لصغرية
الشكل الاول وايضاً يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول ، والضرب الثاني يمكن بيان انتاجه بالخلف
وبعكس الترتيب لا بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتنعكس الا جزئية والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول ، وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه
بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتنعكس الا جزئية وهي لاتصلح لكبروية
الشكل الاول ولا بعكس الترتيب لأن الصغرى سالبة جزئية وهي لاتنعكس
وعلى تقدير انعكاسهما لا تقع في كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو ظاهر وكذا
الاحتاج في ضروب الشكل الثالث والرابع اما بالخلف أو بعكس الكبرى أو
الصغرى أو الترتيب كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج بأتين
منها فصاعداً وفي بعضها لا كل ذلك يظهر بالتأمل (و) يشترط (في) الشكل
(الثالث) بحسب الكيف (إيجاب الصغرى و) بحسب الجهد (فعليتها و) بحسب
الكم أن يكون (مع كليهما) أي احدي المقدمتين من الصغرى والكبرى .
(لينتج) الصغريان (الموجبتان) أي السالبة والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة
السالبة أو بالعكس) أي الصغرى الموجبة السالبة مع الكبرى الموجبة الجزئية (موجبة
جزئية) مفعول لينتج وفي العبارة تسامح لأن قوله بالعكس يفهم منه أن يكون
الكبريان الموجبتان مع الصغرى الموجبة السالبة وحينئذ يحصل ضربان الاول

أو مع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية ،
بالخلف ، أو عكس الصغرى ، أو عكس

الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والثاني الصغرى الموجبة
الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لكن الضرب الأول داخل في قوله لينتج
الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين أن يراد به الضرب الثاني فقط أي الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى أن
قوله بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه وإرادة ضرب واحد يكون ناسخاً
فالمفهوم من قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس ثلاثة أضرب
منتجة للموجبة الجزئية الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية
مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثالث
الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ب ا فبعض ج ا (أو مع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أي لينتج الصغريان
الموجبتان مع الكبرى السالبة (الكلية أو) تنتج الصغرى الموجبة (الكلية مع
الكبرى السالبة) (الجزئية سالبة جزئية) فهذه ثلاثة أضرب منتجة للسالبة
الجزئية الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل
ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع
الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا كل ب ج
وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة
والقياس يقتضى ستة عشر لكن اشتراط إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين
أسقط ماعدا الستة ثم الضروب الستة إنما تنتج (بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس

الترتيب ثم النتيجة .

وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية
إحداهما، لينتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع

الترتيب ثم (عكس) (النتيجة) أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ قهض
النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس على
هيئة الشكل الأول منتج لما يناقى الكبرى فيقال في المثال الأول مثلاً لو لم يصدق
بعض ج ا لصدق لا شيء من ج ا فكل ب ج ولا شيء ج ا لينتج لا شيء من
ب ا وقد كان كبرى القياس كل ب هذا خلف ، وأما عكس الصغرى فهو أن
تمكس الصغرى ايرتد إلى الشكل الأول فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بديهية
كقولنا في المثال الثاني بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وأما عكس الترتيب
في هذا الشكل فهو أن تمكس الكبرى أ ر لا ثم يجعل الكبرى صغرى والصغرى
كبرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما ينعكس إلى النتيجة كقولنا
في المثال الثالث مثلاً بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس إلى بعض ج ا
وإنما قال في هذا الشكل بعكس الصغرى وفي الشكل الثاني بعكس الكبرى
لأن هذا الشكل إنما يرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى والشكل الثاني إنما
يرتد بعكس الكبرى وذلك ظاهر (و) يشترط (في) الشكل (الرابع) بحسب
الكيفية والكيفية أحد الأمرين إما (إيجابهما) أي إيجاب الصغرى والكبرى
(مع كلية الصغرى أو اختلافهما) بالرفع عطف على قوله إيجابهما أي شرط الشكل
الرابع بحسب الكيفية والكيفية أحد الأمرين إما إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية
الصغرى وإما اختلافهما في الكيف (مع كلية أحدهما لينتج) الصغرى (الموجبة
الكلية مع) الكبريات (الأربع) ولينتج الصغرى الموجبة (الجزئية مع) الكبرى

السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية ، وكلتاها مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ، لم يكن سلب وإلا فسالبة ،

(السالبة الكلية) ولينتج الصغريان (السالبتان) أي الكلية الجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية و) لينتج (كلتاها) أي الصغريان السالبتان الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الجزئية) وفي قوله كلتاها غلط فاحش لأن الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير معتبر لاختلاف مقدمتيه مع عدم كلية إحداها فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية إحداها وأظن أنه تصحيف والعبارة الصحيحة أن يقال وكلتيهما أي كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية أي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ولعل هذا الغلط نشأ من الناسخ وإلا فالصنف أعظم شأنًا من أن يذهب عليه مثل السهو الصريح (موجبة جزئية) منصوب على أنه مفعول لينتج أي ضروب هذا الشكل تنتج موجبة جزئية (ان لم يكن) في المقدمتين (سلب وإلا) أي وان كان في المقدمتين سلب (فسالبة) أي ينتج سالبة إما كلية أو جزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل اب فبعض ج ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض اب فبعض ج ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية تنتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا فهذه أربعة ضروب مفهومه من قوله لتنتج الموجبة الكلية مع الأربع وأما الضروب الباقية المنتجة فأربعة أيضا مفهومه من قوله والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية . وتفصيله أن الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية

بالخلف ، أو بعكس الترتيب ثم النتيجة ، أو بعكس المقدماتين ،
أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى ، أو الثالث بعكس الكبرى .

كقولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل اب
فلا شيء من ج ا والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج
وبعض اب فبعض ج ليس ا . ثم هذه الضروب الثمانية إنما تنتج (بالخلف) وهو
في هذا الشكل أن يؤخذ تقيض النتيجة ويضم الى احدي المقدمات لينتج ما ينمكس
الى تقيض^(١) المقدمة الاخرى ففي بعض الضروب يجعل تقيض النتيجة كبرى
وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافي الكبرى وفي بعضها يجعل تقيض النتيجة
صغرى وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافي الصغرى (أو بعكس الترتيب)
ليرتد الى الشكل الأول (ثم) عكس (النتيجة) كما يقال في المثال الاول مثلاً كل
اب وكل ب ج فكل ج ا ج وينمكس الى المطلوب وهو بعض ج ا (أو بعكس
المقدماتين) وهو أن تمكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى
الشكل الاول وينتج المطلوب كما يقال المثال الثالث مثلاً بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا (أو بالرد الى) الشكل (الثاني بعكس الصغرى) وهو
أن تمكس الصغرى فقط بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل الثاني وينتج المطلوب
كما يقال في المثال السابع مثلاً بعض ج ليس هو ب وكل اب فبعض ج ليس ا
(أو) بالرد الى الشكل (الثالث بعكس الكبرى) فقط ليرتد الى الشكل الثالث
كما يقال في المثال الرابع مثلاً كل ب ج وبعض ب ليس هو ا فبعض ج ليس هو ا .
وتسهيلاً على الطلاب وضعنا جداول الاشكال كلا على حدته وهاك بيانهم
^(١) (قول الشارح الى تقيض الخ) الاول الى منافي المقدمة الاخرى سواء كان
تقيضاً أولاً كما يأتي اه .

جدول رقم ١ - الشكل الثاني

أدلة الإنتاج كي يرد الأول			ضروبه المنتجة	
الأول	نتيجته	الخلف لينتج ما يناقض الصغرى	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان ميوان ولا شيء من الحجر بحيوان	لا شيء من الإنسان بحجر	نعم يؤخذ تقيض النتيجة ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	نعم لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول	لا لأن كبراء سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول
الثاني	نتيجته	الخلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
لا شيء من الحجر بوان وكل إنسان حيوان	لا شيء من الحجر بانسان	نعم كما ذكرنا في الأول	لا لأنها تصير بعد عكسها بأن تعكس صغرى جزئية وهي لا تصلح الأصل وتجعلها كبرى لكبروية الأول	نعم لأنها تصير بعد عكسها بأن تعكس صغرى جزئية وهي لا تصلح الأصل وتجعلها كبرى وكبراء صغرى
الثالث	نتيجته	الخلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بانسان	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم كما ذكرنا في الضرب الأول	نعم لما ذكرنا في الأول	لا لأن كبراء سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول
الرابع	النتيجة	الخلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ليس بناطق	نعم كما ذكرنا في الأول	لا لما ذكرنا في الثاني	لا لأن صفراء لا تتعكس ولا تصلح لكبروية الأول

جدول رقم ۲ - الشكل الثالث

أدلة الاتساج کی برد للاول				ضروريه النتيجة	
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخطاف ليتبع ما ينافى كبرى الاصل	نتيجة	الاول	
نعم بان تنكس كبرى الاصل ثم تعدها صغرى وتعمل صغرى الاصل كبرى	نعم لانها بعد عكسها تصالح لصغورية الاول	نعم يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل هنا كبرى لصغرى الاصل	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان وكل انسان ناطق	
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخطاف	نتيجة	الثاني ؟	
لا لان صغرى الاصل جزئية لا تصالح لكبروية الاول	نعم كاذكر نافي الاول	نعم كاذكر نافي الضرب الاول	بعض الحيوان ناطق	بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق	

عكس النتيجة	عكس العنصرى	الخلاف	نتيجة	الثالث
نعم كما ذكرنا في الضرب الاول	لا لان كراه جزئية وهى لاتصلح لكبروية الشكل الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ان ناطق	كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس العنصرى	الخلاف	نتيجة	الرابع
لا لان الكبرى سالبه لاتصلح بعد حاكبها لصغروية الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	نعم كما ذكرنا في الضرب الاول.	بعض الطيور ان يحجر.	كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس العنصرى	الخلاف	نتيجة	الخامس
لا لان صفراء جزئية لاتصلح لكبروية الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ان ليس يحجر	بعض الانسان حيوان ولا شئ من الانسان يحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس العنصرى	الخلاف	نتيجة	السادس
لا لان كراه سالبه وهى لاتصلح لصغروية الاول	لا لما ذكرنا في الثالث	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ان ليس يحجر	كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس يحجر

جدول رقم ٢ - الشكل الرابع

أدلة الاتاج					ضروبه المنتجة	
عكس الكبرى ليترند إلى الثالث	عكس الصغرى ليترند إلى الثاني	عكس المقدمتين ليترند إلى الأول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليترند إلى الأول	الخلاف لياتاج ما يعكس لما يتاق الكبرى	نتيجه .	الضرب الأول
نعم لشروطه	لا لعدم اختلافهما في الكيف	لا لأن الكبرى تتكس جزئية وهي لاتصلح لكبروية الأول	نعم بأن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس ثم تتكس النتيجة	نعم بأن تأخذ نقيض النتيجة ونجعله كبرى وصغرى الأصل صغرى	بعض الطيور إن ناطق	كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان
عكس الكبرى ليترند إلى الثالث	عكس الصغرى ليترند إلى الثاني	عكس المقدمتين ليترند إلى الأول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليترند إلى الأول	الخلاف لياتاج ما يناقض الكبرى	نتيجه	الثاني

[illegible]

جدول رقم ٢ - ضروب الشكل الرابع الباقية

أداة الاتساج					ضروره النتيجة	
					الخامس	السادس
عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس المقدمتين ليرتد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الى الاول	اخلاف ليتبع ما ينعكس الى تقيض الصغرى أو الكبرى	نتيجته	بعض الانسان حيوان ولاشي من الجبر بالانسان
نعم ليرتد شرطه	نعم ليرتد شرطه	نعم بأن تنعكس الصغرى ثم الكبرى فيرتد الاول	لا لان كبراه سالبه لا تصالح لصغرويه الاول ولا صغراه بعد عكسها لكبراه	نعم بأن تأخذ تقيض النتيجه و تجعله صغرى لكبرى الاصل وبالعكس	بعض الجبر ليس بجبر	
عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس المقدمتين ليرتد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الى الاول	اخلاف ليتبع ما ينعكس الى تقيض الصغرى	نتيجته	

لا لان صفراء سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	نعم لوفر شروطه	لا لان صفراء سالبة لا تصالح اصفروية الاول	نعم بان جعل الكرى صفري وبالعكس تعمكس النتيجة	نعم بان تأخذ نقيض النتيجة وجعله صفري لكبرى الاصل	لا شيء من الحجر بناطق	لا شيء من الانسان حجر وكل ناطق انسان
عكس الكبرى يرتد الى الثالث	عكس الصفري يرتد الى الثاني	عكس المقدمين يرتد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة يرتد الى الاول	المخالف لنتيج ما ينكمس الى نقيض الصفري	نتيجته	الباسع
لا لان الصفري سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	لا لانها لا تعمكس الا في الخاصتين	لا لان الصفري لا تعمكس والكبرى بعد عكسها لا تصالح لكبرى الاول	لا لان الصفري جزئية لا تصالح لكروية الاول	نعم بان تأخذ نقيض النتيجة وجعله صفري لكبرى الاصل	بعض الحجر ليس بناطق	بعض الانسان ليس بحجر وكل ناطق انسان
عكس الكبرى يرتد الى الثالث	عكس الصفري يرتد الى الثاني	عكس المقدمتين يرتد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة يرتد للاول	المخالف لنتيج ما ينافي احدهما	نتيجته	الثامن
لا لان الكبرى سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	لا لان الكبرى جزئية لا تصالح لكروية الثاني	لا لان الصفري سالبة لا تصالح اصفروية الاول ولا الكبرى بعد عكسها لكبراه	لا لان النتيجة لا تنكمس الا في الخاصتين	لا لان نقيض النتيجة لا تصالح مع الكبرى جزئيتها ولا مع الصفري لسايتها	بعض الحجر ليس بناطق	لا شيء من الانسان حجر وبعض الناطق انسان

فصل

الشرطى من الاقترانى إما أن يتركب من متصليتين ، أو منفصلتين ، أو من حلية ومتصلة ، أو حلية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة ، وفي تفصيلها طول .

فصل فى القياس الاقترانى المركب من الشرطيات

لعلم أن الاقترانى على ما مر ينقسم إلى حلى وشرطى لأنه إن تركب من الحليات المحضة فحلى ، وإن لم يتركب منها بأن تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات فشرطى ، والمصنف لما فرغ من الحلى شرع فى الشرطى من الاقترانى فقال (الشرطى من الاقترانى) ينقسم إلى خمسة أقسام لأنه (إما أن يتركب من متصليتين) وهو القسم الاول كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة (أو) من (منفصلتين) وهو القسم الثانى كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج اما زوج الزوج أو زوج الفرد فكل عدد اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد (أو من حلية ومتصلة) وهو الثالث كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم (أو) من (حلية ومنفصلة) وهو الرابع كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين (أو) من (متصلة ومنفصلة) وهو الخامس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما أبيض أو أسود (و) كما أن الحلى تنعقد فيه الاشكال الأربعة على ما ذكر مفصلا كذلك الشرطى (تنعقد فيه الاشكال الأربعة وفي تفصيلها طول) لا يليق بهذا المختصر ، لأنه شأن المطولات قاطبة ثمة .

فصل

الإستثنائي يُنتج من المتصلة وضع المُقَدِّم ورفعُ التالى ،
والحقيقية وضعُ كلِّ ،

فصل فى القياس الاستثنائي

وهو قسمان : اتصالى وانفصالى فالاتصالى هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أي اثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالى : أي نفيه فوضع المقدم ينتج وضع التالى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ، ورفع التالى ينتج رفع المقدم كقولنا فى المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان ، فالمنتج من الاستثنائي الاتصالى وضع المقدم ورفع التالى كما قال (الاستثنائي ينتج من المتصلة) الموضوعه فيه (وضع المقدم) فاعل ينتج (ورفع التالى) عطف عليه أي ينتج من المتصلة الموضوعه فى القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع التالى لكن وضع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس فى شيء منهما أي لا ينتج وضع التالى وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالى لجواز كون التالى أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالى وضع المقدم اذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالى اذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم . هذا فى الاستثنائي الاتصالى وأما الاستثنائي الانفصالى فهو اما أن يتركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزأين أو رفعه واما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزأين واما من منفصلة مانعة التخلو ورفع أحد الجزأين فان كان الأول فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر وان كان الثانى فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر وان كان الثالث فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر كالوح اليه بقوله (والحقيقية وضع كل)

كما نعة الجمع ، ورفعهُ ، كما نعة الخلو .

من الجزأين بقوله الحقيقية بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع المقدم فيكون من باب العطف على معمولي ما. لئلا يختلفين والمجرور^(١) مقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو والمعنى أن القياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعية فيه وضع المقدم ورفع التالي كما مر ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعية فيه ينتج وضع كل واحد من الجزأين رفع الآخر (كأنه الجمع) فإن وضع كل واحد من جزأها ينتج رفع الآخر (ورفعه) بالرفع معطوف على قوله وضع كل أي المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزأها رفع الآخر وقد مر كذلك ينتج رفع كل من جزأها وضع الآخر (كأنه الخلو) فإن رفع كل من جزأها ينتج وضع الآخر فيكون للمنفصلة^(٢) الحقيقية أربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج ، والمنفصلة المانعة الجمع تبيحان فقط باعتبار

^(١) (قول الشارح والمجرور مقدم الخ) أي وهو جائز عند الانخاف بخلاف ما إذا كان المجرور مؤخراً عن المرفوع فلا يجوز بأن يقال في مثال الشارح في الدار زيد وعمرو الحجرة وبعضهم منع مطلقاً ويتأولون ما ورد بجره بحرف جر محذوف دل عليه ما قبله اهـ .

^(٢) (قول الشارح فيكون للمنفصلة الخ) السر في ذلك أن الحقيقة ماركبت من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ومعلوم أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج رفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لأنهما لا يرتفعان ، وأما مانعة الخلو فركبة من الشيء ونقيضه والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج رفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما لا ينتج ثبوت الآخر لجواز رفعها وأما مانعة الخلو فتجوز الجمع لتركها من الشيء والاعم من نقيضه فلذا كان رفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لمنع الخلو عنهما ولا ينتج ثبوت أحدهما رفع الآخر لجواز الجمع بينهما اهـ .

وَقَدْ يُنْخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الْخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ
بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِثْنَائِيٍّ وَاقْتِرَائِيٍّ .

الوضع كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه شجر فهو ليس
بشجر لكنه حجر فليس بشجر ، وللمنفصلة المانعة انخلو تقيجتان أيضاً باعتبار
الرفع كقولنا هذا الشيء ليس بحجر أو ليس بشجر لكنه حجر فهو ليس بشجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر . ولما فرغ من تعريف القياس الاقترائی والاستثنائي شرع
في قياس الخلف المركب من الاستثنائي والاقترائی فقال (وقد ينخص باسم
قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه) أي القياس الذي يقصد
به اثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف (و مرجعه)
أي حاصل هذا القياس يرجع (إلى) قياس (استثنائي و) قياس (اقترائی) كما
إذا قلنا مثلاً إذا صدق^(١) كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق في عكسه بعض

(١) (قول الشارح إذا صدق الخ) توضيحه إذا صدق كل إنسان حيوان بالفعل
صدق عكسه وهو بعض الحيوان إنسان بالفعل ، ودليل اثباته قياس الخلف بأن
يؤتى أولاً بقياس اقترائی مركب من متصلتين لينتج متصلة لزومية ، وثانياً
بقياس استثنائي مركب من اللزومية نتيجة الأول ومن استثناء نقيض تاليها ينتج
نقيض المقدم فيثبت المطلوب هذا لو لم يصدق العكس المذكور مع الأصل لصدق
نقيضه ونقيض الموجبة الجزئية الفعلية سالبة كلية دائمة أي لاشيء من الحيوان
بإنسان دائماً ثم يجعله كبرى للأصل هكذا كل إنسان حيوان بالفعل ولا شيء من
الحيوان بإنسان دائماً ينتج لاشيء من الإنسان بإنسان دائماً ولو صدق نقيضه مع
الأصل كما ذكر لصدق المحال المذكورة في النتيجة وهو سلب الشيء عن نفسه
ينتج لو لم يصدق العكس مع الأصل لصدق المحال المذكور لكن صدق
المحال باطل فبطل ما أدى إليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب .
واختصاره لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق المحال وهو
باطل فبطل ما أدى إليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب .

فصل

الإستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي ، والتمثيل
بيان مشاركة جزئى لآخر فى علة الحكم ليثبت فيه ،

ب ج بالفعل فهذا مطلوبنا ويستدل على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق
مع الأصل مطلوبنا لصدق مع الأصل نقيض المطلوب أى لا شىء من ب ج
دائما وكما صدق نقيضه مع الأصل صدق لا شىء من ج ج دائما فهذا قياس
اقترانى مركب من متصليتين ينتج لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق لا شىء
من ج ج دائما لكن التالى باطل فالقدم مثله وإذا بطل صدق نقيض المطلوب
مع الأصل ثبت صدق المطلوب مع الأصل فهذا اثبات المطلوب بإبطال نقيضه

فصل فى الاستقراء والتمثيل

وهما لا يفيدان اليقين بل يفيدان الظن ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس
لامتناهما (الاستقراء) فهو (تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي) كما اذا تصفحنا جزئيات
الحيوان فوجدناها تحرك فكما الأسفل عند المضغ فحكنا بأن كل حيوان يحرك
فكذلك الأسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئى لم يستقرأ ويكون
حكمه مخالفا لما استقرىء والتصفح النظر على سبيل المبالغة ، (و) أما (التمثيل)
فهو (بيان مشاركة جزئى لآخر) أى لجزئى آخر (فى علة الحكم ليثبت) الحكم
(فيه) أى الجزئى الأول كما يقال اتينى مسكر فهو حرام كالخمر يعنى الخمر حرام
لأنه مسكر وهذه العلة موجودة فى التينى فيكون حراما فالتينى جزئى مشارك لجزئى
آخر أى الخمر فى الاسكار والاسكار علة الحكم الذى هو الحرمة والجزئى

والعمدة في طريقه الدوران والترديد .

فصل

القياسُ إما برهانيٌّ ، وهو ما يتألف من اليقينيَّاتِ ، وأصولها
الآليَّاتُ ،

الاول يسمى فرعاً والثاني يسمى أصلاً (والعمدة في طريقه) أى المستند عليه
في طريق التمثيل وكونه سبباً لثبوت الحكم في الجزئي الاول هو (الدوران
والترديد) أما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً كما يقال الحرمة
دائرة مع الاسكار وجوداً وعدماً أما وجوداً ففي الحر وأما عدماً ففي سائر
الاشربة والاطعمة ، والدوران اشارة كون المدار علة للدائر فالاسكار علة
الحرمة ، أما الترديد فهو إيراد أوصاف الاصل وإبطال بعضها لتنحصر العملية
في الباقي كما يقال علة الحرمة في الحر إما الاسكار وإما السيلان والثاني باطل
لان الماء سيال وليس بحرام فتمين الاول .

فصل في مواد الاقيسة

ولما فرغ من صور الاقيسة شرع في موادها فقال :

(القياس إما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيَّات) اليقين اعتقاد الشيء بأنه
كذا مع اعتقاد لا يمكن الا أن يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الامر غير ممكن
الزوال (وأصولها ^(١)) ستة (الاوليات) وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد

^(١) (قول المصنف وأصولها الخ) وجه الحصر أن العقل إما أن يجزم بالحكم
بين الطرفين بدون واسطة أولاً ، الاول الاوليات والثاني إما أن تكون الواسطة
فيه الحس الظاهر فقط وهو المشاهدات أو هو مع تكرار المشاهدة وعلم الحقيقة
وهو الحدسيات أو بدون عليها وهو التجريبات أولاً تكون الحس فلا يخلو إما أن
تكون السماع عن يوثق به وهو المتواترات ، أو برهاناً لا ينبغي عن الخيال وهو

والمشاهدات ، والتجرييات ، والحدسيات ، والمتواترات ،
والنظريات ، ثم إن كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن

تصور الطرفين ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم
من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان على واسطة (والمشاهدات) وهي المحسوسات
أي القضايا التي يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (والتجرييات)
وهي التي يحتاج العقل في الجزم بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا
السمونيا مسهل للصغراء (والحدسيات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة
لا بمجرد تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فإن هذا حكم
بواسطة مشاهدة تشكلاته المختلطة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا بعدا
والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب (والمتواترات) وهي التي
يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل توافقه على الكذب
كقولنا سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وكلنا بوجود
مكة وبغداد (والنظريات) وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق
الكسب والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكتسب من قولنا العالم متغير وكل
متغير حادث (ثم) القياس البرهاني إمامي أو إني فانه (إن كان) الحد (الأوسط
مع عليته) أي مع كونه علة (لنسبة) أي نسبة الأكبر إلى الأصغر (في الذهن)
يحتمل^(١) أن يتعلق بقوله مع عليته أي بمجموع المضاف والمضاف إليه إذ المجموع

الفطريات المعبر عنها هنا بالنظريات اهـ .

(١) (قول الشارح يحتمل الخ) فيه أن الظروف عاملة محذوف وجوبا على أنه
حال من اسم كان على رأي سيبويه أو من خبرها قدم عليه لأنه نكرة عند غيره ،
ومعلوم أن الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الظرف لا بالظرف وحده ولا به مع
ما أضيف إليه كما لا يخفى فتعين أن يكون متعلقا بالحال المحذوفة أو بالمضاف إليه لأنه
مصدر اهـ .

عِلَّةٌ لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلَيْتُ^١، وَلَا فَاَيْتُ^٢.
وَلَا مَا جَدَلْتُ يَتَأَلَفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ.

نائب مناب الفعل أو شبهه لأنه يتعلق بإحدهما ويحتمل أن يتعلق بعليته أي المضاف إليه فقط إذ الباء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر ويجوز تعلق الظرف به (علة) منصوب على أنه خير كان والمعنى أن الحد الأوسط لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة (لها في الواقع) أيضاً (فلي) لأنه يعطى اللمية في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فإن الأوسط وهو متعفن الاخلاط كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم إلى زيد في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضاً (والا) أي وإن لم يكن كذلك بأن لا يكون علة للنسبة إلا في الذهن فقط (فاني) أي فهو برهان أني لأنه يفيد إثبات النسبة أي تحققها في الذهن دون لمتها كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فإن الأوسط وهو محموم وإن كان علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن إلا أنه ليس علة في الخارج بل الأمر بالعكس (واما جدلي^(١)) عطف على قوله أما برهاني، والجدلي (يتألف من المشهورات والمسلمات) أما المشهورات فهي القضايا التي تشهر فيما بين الناس كقولنا العدل حسن^(٢) والظلم قبيح وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والامكنة والأقربان ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوان

(١) (قول المصنف جدلي الخ) ثنى به لقربه من البرهان إذ شهرة مقدماته أو تسليمها لا ينافي أن تكون يقينية وإن لم يعتبر فيها اليقين بخلاف البرهان، وثالث بالخطأ لتركيبه من المظنونيات وربع بالشعري لأفاده التأثير دون التصديق وآخر السفسطي لتركيبه من الكاذبات فلذا رتبها مراعيًا الأقوى فالأقوى اهـ.

(٢) (قول الشارح العدل حسن الخ) قياسان جدليان حذف كبراهما والنتيجة

وَأَمَّا خَطَابِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُتَقَبُولَاتِ وَالْمُظَنُّونَاتِ .

وَأَمَّا شِعْرِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ .

عند أهل الهنددون غيرهم وأما المسغات فهي القضايا التي تسلم^(١) من الخصم فينبغي عليها الكلام لالزام الخصم سواء كانت مسلة فيما بينهما خاصة أو بين علمائها كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والفرض منه اقتناع القاصر عن درك البرهان (وأما خطابي) هو ما (يتألف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهي القضايا المأخوذة ممن يستقد فيه كعالم^(٢) أو ولي، وأما المظنونات فهي التي يستقد فيها اعتقادا راجحاً كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم والفرض منه ترغيب الناس فيما يفهمهم من تهذيب الأخلاق وأمر الدين والدنيا كما يفعله الوعاظ والخطباء (وأما شمري) وهو ما (يتألف من الخيالات) هي القضايا التي تخيل فتتأثر النفس منها

للعلم بهما بأن تقول العدل حسن وكل حسن يزين صاحبه ينتج العدل يزين صاحبه ،
الظلم قبيح وكل قبيح يشين صاحبه ينتج الظلم يشين صاحبه ا هـ .

(١) (قول الشارح تسلم الخ) كأن يسلم الخصم استقامة زيد فتقيم الحجة عليه بعدائه هكذا زيد مستقيم وكل مستقيم عدل ينتج زيد عدل ، وعليه فلا يمكنه الطعن فيه .

(٢) (قول الشارح كعالم الخ) يعظ الناس بقوله مثلاً العمل الصالح يترتب عليه سعادة الدارين وكل ما هو كذلك الخ تجب المبادرة به ينتج العمل الصالح تجب المبادرة به وقوله كل حائط قياس خطابي من الشكل الأول حذف صفراء وبعض كبراه وذكر النتيجة وتركيبه هكذا هذا حائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب منهدم ينتج هذا منهدم ا هـ .

وَلَا مَا سَفَسَطِيَّ يَتَأَلَفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ .

أما قبضا فتتفر أو بسطا فترغب كما إذا قيل الخمر^(١) بقوة حراء سبالة انبساط النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مقيئة انقبضت ونفرت عن أكلها وانفرض منه أفعال النفس بالنفس بالترغيب والترهيب ويزيد في تأثيره الوزن والصوت الطيب (وأما سفسطي يتألف من الوهميات والمشبّهات) أما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات كقولنا كل موجود^(٢) مشار إليه ووراء العالم فضاء لا ينتهي ، وأما المشبّهات فهي اتقضايا الكاذبة الشبيهة بالحق أما من حيث الصورة كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار أنها فرس وكل فرس حمال ينتج أن تلك الصورة صهالة وأما من حيث المعنى كقولنا كل إنسان^(٣) وفرس فهو إنسان وكل إنسان وفرس فهو فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود إذ ليس شيء يصدق عليه أنه إنسان وفرس .

(١) (قول الشارح الخمر الخ) قياسان شعريان حذف صفراهما والنتيجة للعلم بهما وتركيبهما هكذا : هذه خمر وكل خمر يا قوة حراء فهذه يا قوة حراء . هذا عسل وكل عسل مرة مقيئة فهذا مرة مقيئة والاول للترغيب والثاني للتنفير .

(٢) (قول الشارح كل موجود الخ) قياسان سفسطيان حذف من الاول صفراهما ومن الثاني كبراء وحذف تليجتهما وتركيبهما هكذا . الهواه موجود وكل موجود مشار إليه حنا فالهواه مشار إليه حنا العالم وراءه فضاء لا ينتهي وكل ماهو كذلك غير محدود فالعالم غير محدود والعقل يكذب الوهم في كبرى الاول بأن المجردات كالهواه لا تقبل الإشارة الحسية وفي صغرى الثاني لان ما وراء العالم فضاء محصور متناه .

(٣) (قول الشارح كل إنسان الخ) قياس من الشكل الثالث الحد الوسط فيه غير موجود .

فصل

أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوعات،
والمبادئ، وهى حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها،
ومقدمات بيّنة أو مأخوذة يبنى.

فصل فى أجزاء العلوم

وهى ثلاثة كما قال (أجزاء العلوم ثلاثة) الأول (الموضوعات) وهى التى يبحث
فى العلوم عن أعراضها الذاتية كالتمثيل^(١) والتصديق لهذا العلم بأنه يبحث فى
المنطق عن أعراضها الذاتية على ما عرفت فى صدر الكتاب وكالكلمة والكلام
لعلم النحو فإنه يبحث فى النحوعن أعراضها من الأعراب والبناء وكيفية التركيب
وغيرها (و) الثانى (المبادئ) وهى إما تصورات أو تصديقات أما التصورات
(فهى حدود الموضوعات) أى تعاريفها كتعريف الكلمة مثلاً باللفظ الموضوع
للمعنى المفرد (وأجزائها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أجزاء
الموضوعات كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلاً
(وأعراضها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أعراض الموضوعات
كتعريف ما يعرض للكلمة من الأعراب والبناء وغيرها (و) أما التصديقات
فهى إما (مقدمات بيّنة) واضحة شديدة الوضوح بنفسها (أو) مقدمات (مأخوذة)
مقبولة ممن يعتقد فيه غير بيّنة بنفسها أذعن المتعلم بها بحسن الظن (يبنى) على

(١) (قول الشارح كالتمثيل الخ) أى المعلوم التصورى والتصديقى حيث يوصل
الأول إلى مجهول تصورى فيسمى معرفاً والثانى إلى مجهول تصديقى فيسمى حجة
والتوصل إلى هذين المجهولين هو العرض الذاتى لهذين المعلومين اهـ.

عليها قياسات العلم .

والمسائل ، وهي قضايا تطلب في العلم ، وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب .

صيغة المضارع المجهول من الابتداء أي يبتنى (عليها) أي على المقدمات البينة والماخوذة (قياسات العلم) مفعول مجهول لقوله يبتنى (و) الثالث (المسائل وهي قضايا تطلب في العلم) أي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرها من العلوم (و) للمسائل موضوعات ومحمولات أما (موضوعاتها) فهي إما (موضوع العلم) كقولنا في النحر مثلا كل كلام إما أن يذكر فيه المسند^(١) أولا فإن الكلام موضوع علم النحو (أو نوع منه) أي نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم إما معرب أو مبني فإن الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع الفن (أو عرض ذاتي له) أي عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا البناء إما بسبب المشابهة لمبنى الأصل أو بسبب عدم التركيب فإن البناء عرض ذاتي للكلمة (أو مركب) بأن يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة معربة إما منصرفة أو غير منصرفة فالكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسألة مع الأعراب الذي هو عرض ذاتي لها أو مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات فإن الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسألة مع كونه معربا والأعراب عرض ذاتي له وإعلم أن المقصود من إيراد الأمثلة إيضاح القواعد . واء طابقت الواقع أولا فإن التشيل يحصل بمجرد العرض فالأمثلة التي أوردناها ، إن كانت غير مطابقة للواقع فعليك أن تسحب ذيل

(١) (قول الشارح المسند) الأولى أن يقول الخبر فإن المحكوم به يسمى عند

النحويين خبرا وعند البلاغيين مسندا ، وعند المنطقيين محولا .

وتحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها .

الانحاض عن المقال إذ لا مناقشة في المثال (و) أما (محمولاتها) أى محمولات المسائل فهى (أمور خارجة عنها) أى عن موضوعاتها إذ لو كانت ^(١) أجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها لها إلى برهان لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لكننا نحتاج في ثبوت محمولاتها أعنى المسائل للموضوعات إلى البرهان كما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطلوبة التى يبرهن عليها في العلوم لمحمولات خارجة عن الموضوعات وإلا لم يبرهن عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع صفة بعد صفة لقوله أمور أى محمولات المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها (لذواتها) والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتمجيب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة ^(٢) أنه حيوان أو لأمر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التمجيب فان قلت انوارض الذاتية مالا يكون بينها وبين المروضات واسطة فتكون المسائل غير محتاجة إلى البرهان وهذا خلاف ما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطلوبة التى يبرهن عليها في العلم قلت انوارض الذاتية لا يكون بينها

^(١) (قول الشارح إذ لو كانت الخ) قياس استثنائى مركب من ملازمة ومن استثناء نقضى التالى فأتى نقض المقدم هكذا لو كانت محمولات المسائل أجزاء لموضوعاتها لم يبرهن عليها فى الفن لكن التالى باطل فبطل المقدم ثبت نقضه وهو أن محمولات المسائل ليست أجزاء لموضوعاتها بل أمور خارجة عنها وهو المطلوب . ودليل الملازمة أن جزء الشيء لا يحتاج فى إثبات له الى برهان ودليل بطلان التالى ان مسائل الفن مطالب خبرية يبرهن عليها فى الفن هذا لإيضاح كلامه وقوله والا الخ مستدرك لأن النتيجة تمت اه .

^(٢) (قول الشارح بواسطة الخ) أى وحيوان جزء للانسان لأنه كلى له وكل كلى جزء لجزأيه وإنسان كل لحيوان لأنه جزئى له وكل جزئى كل لكليه .

وَقَدْ تُقَالُ الْمُبَادِي لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ ، وَالْمَقْدِمَاتُ أَيْضًا
لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ بِوَجْهِ الْخُبْرَةِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وبين المعروضات واسطة بحسب نفس الامر وأما العلم بثبوتها لها فربما^(١)
يحتاج إلى البرهان (وقد يقال) أي كما يقال المبادي على ما ذكر كذلك يقال
(المبادي لما يبدأ به قبل المقصود و) يقال (المقدمات أيضا لما يتوقف عليه
الشروع بوجه الخبرة) أي البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان الحاجة
إليه أي بيان منفعته وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في
صدر الكتاب فلا نعيده .

هذا آخر ما أردنا لإبراده في شرح الكتاب والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) (قول الشارح فربما الخ) ذكر ربما هنا ينافي ما سبق له من أن مسائل الفن
لا تكون إلا نظرية فالصواب حذفها على أن المسألة خلافية كما يعلم بمراجعة
القطار ١ هـ .

